

البورصة تدخل 2026 من دون أدوات مالية والمستثمر إلزامياً... شراء نقدي فقط

بورصة الحكومة كانت تضم «آجل وبيع وأوبشن»!

مرور 7 سنوات على الخصخصة دون تفعيل أداة واحدة!

ليس أمراً عابراً أن تدخل بورصة الكويت 2026 من دون تفعيل أي أداة استثمارية أو مشتقات مالية في السوق حتى الآن، ما قبل الخصخصة، عندما كانت البورصة تحت مظلة الحكومة كانت هناك البيوع الآجلة والمستقبلية وخيارات البيع والشراء «الأوبشن» عبر فرصة.

منذ خصخصة السوق في فبراير 2019، عاماً بعد آخر يتربع المستثمرون تفعيل الأدوات التي تم إقرارها على أقل تقدير! السوق يمضي في اتجاه واحد حالياً وهو الشراء والبيع النقدي دون أي بدائل مطبقة.

حجم القيمة الرأسمالية للبورصة البالغة أكثر من 53 مليار، والقوة المالية للسيولة التي تخطت 26.5 مليار دينار، والسيولة الأجنبية الكبيرة، والدعوات المتكررة للمستثمرين العالميين، كلها مبررات تحتم سرعة إطلاق أدوات جديدة أو تفعيل التي تم إقرارها.

بنك وربة يملك 5.14% في أجيليتي جلوبال

أظهرت قوائم الملاك الرئيسيين في شركة أجيليتي جلوبال بي إل سي ملكية بنسبة 5.14% لصالح بنك وربة، تعادل قيمتها 658.629 مليون درهم، وفقاً للقيمة السوقية للشركة البالغة 12.813 مليار درهم.

في السياق ذاته ضمت قوائم كبار الملاك كلا من هورايزون بارتيسيبيشن هولدينغ بنسبة 25.01%، شركة وربة وفرصة للاستثمار الدولي 10.79%، وشركة الخليج كابيتال للاستثمار 10.12%.

تتوزع الملكيات وفقاً لخارطة استراتيجية، حيث يملك الأجانب 11.36%، مقابل 53.69% ملكية لمواطني دول مجلس التعاون، و34.8% لمواطني دولة الإمارات، و0.10% لمواطني الدول العربية.

16 شركة مدرجة تدخل 2026 وسعرها السوقي تحت 100 فلساً

هل 16 عاماً ليست كافية لمعالجة أوضاع الشركات؟

هي الخطوات التي اتخذتها لتنمية تلك الشركات والنهوض بها؟ بعض هذه أسهم هذه الشركات تتراوح أسعارها عند تلك المستويات منذ الأزمة المالية أواخر 2008، هل 16 عاماً ليست كافية لمعالجة الشركات لأوضاعها؟ وإلى متى يستمر هذا الوضع؟ وكم تحتاج تلك الشركات من عقود ليحصل المساهم على أرباح أو عوائد؟

اليوم تبدأ أولى جلسات تداول العام الجديد 2026، وبرغم النشاط والزخم والقوة التي شهدتها البورصة العام الماضي إلا أن هناك 16 شركة لا تزال تتداول تحت مستوى 100 فلس، القيمة الاسمية المحددة قانوناً عند التأسيس، ما يطرح تساؤلات مستحقة، وهي: أين مجالس إدارات تلك الشركات المسماة بالدرجة؟ وما هي الآلية التي تدير بها الشركات المسؤولة منها؟ وما

معلومة جوهريّة:

12.5 مليون دينار كويتي تعادل 40.929 مليون دولار أمريكي، وفقاً لمحول العملات على موقع بنك الكويت المركزي!

قائمة الشركات الأقل معدل دوران		
م	الشركة	معدل الدوران
1	الخليج للتأمين	0%
2	الكوت	0%
3	ب ك للتأمين	0%
4	تمدين استثمارية	1%
5	الإعادة	1.8%
6	نابيسكو	2%
7	سينما	2%
8	تمدين عقارية	3%
9	الأهلية للتأمين	3%
10	أوريدو	4%

شركات ممتازة معدل دوران أسهمها في البورصة بين 0% و4%

من المعادلات المقلوبة في السوق، خمول عدد من الشركات التشغيلية والممتازة، حيث تتراوح معدلات دوران السهم بين 0% و4% تقريباً، حسب إغلاقات 31 ديسمبر العام الماضي 2025.

من أبرز مسببات الخمول لبعض الشركات هو السيطرة المطلقة على الأسهم، وأخرى تحظى بعمليات سيطرة أقل، لكنها في نفس الوقت ليست ضمن مستهدفات المضاربين، وذلك لأن بعضها أسعارها مرتفعة وأخرى تنتمي لقطاعات خاملة تاريخياً، مثل شركات قطاع التأمين.

قائمة الشركات الأقل دوران في السوق، والتي من مميزاتها تحقيق نتائج تشغيلية وتوزيع أرباح نقدية سنوياً أو مع منحة.

من المعادلات المقلوبة في السوق، خمول عدد من الشركات التشغيلية والممتازة، حيث تتراوح معدلات دوران السهم بين 0% و4% تقريباً، حسب إغلاقات 31 ديسمبر العام الماضي 2025.

من أبرز مسببات الخمول لبعض الشركات هو السيطرة المطلقة على الأسهم، وأخرى تحظى بعمليات سيطرة أقل، لكنها في نفس الوقت

نتيجة استبيان «الاقتصادية»

(12) - (ديسمبر 2025)

61% يؤيدون مبادرة حكومية لتأسيس بورصة جديدة

التنافس هو الطريق الوحيد
للإبداع والتطوير والتحول الإيجابي

منذ خصصة البورصة في 2019 لا توجد
أداة استثمارية مطبقة ومفعلة!!

بورصة واحدة جامدة لتداول الأسهم
فقط لن تحول الكويت إلى مركز مالي

المركز المالي يحتاج تنوع يحاكي
متطلبات الأجانب والمحترفين المحليين

في الكويت 9 بنوك تحقق إيرادات تشغيلية بقيمة
3.3 مليارات... إذا السوق يتحمل بورصتين وثلاث

مطلوب إتاحة التنوع
أمام الشركات لتختار
بين بورصتين أو أكثر
لإدراج أسهمها

26 مليار تداولات
البورصة في 2025
رغم عدم وجود
أدوات أو مشتقات

تنافس البنوك أتاح
أفضل خدمات مصرفية
في العالم... وهكذا أثر
إنشاء بورصة جديدة

السوق المحلي والمستثمرون محرومون من أي أدوات أو مشتقات بسبب أن جهة واحدة هي المعنية بتقديم الأدوات!!

الخدمة تقدم من جهة واحدة على المستوى العام. في ظل التطورات الاقتصادية الإيجابية والمنافسة الشديدة بين الأسواق، تتطلب المصلحة العامة تنويع الفرص والأدوات، والسعي المستمر لترسيخ وتركيز الاستثمارات في السوق المحلي، وتماشياً مع طفرات النمو المرتقبة، فمن الجدوى أن تكون هناك خطوات استباقية بتأسيس بورصة جديدة تستوعب النمو. ومن واقع النتائج والملاحظات من المشاركين في الاستبيان عبر مختلف الوسائل، كان الإجماع من الأغلبية المشاركة على جدوى تأسيس بورصة جديدة، تحقيقاً للتنوع والتنافسية، وتأسيساً للمستقبل، ومواكبة للتحويلات الاقتصادية.

ضمن مبادرات «الاقتصادية»، وإسهاماً منها في إيصال صوت وآراء المساهمين عموماً، وتوسيعاً لرقعة المشاركة وحرية التعبير، وإسهاماً في إيصال مختلف وجهات النظر حول القضايا والملفات التي تحمل تحديات وعقبات وتعقيدات، بهدف السعي إلى معالجتها ووضع الضوابط اللازمة لها ضمن عمليات التطوير المستمرة ومواكبة المتغيرات، نعلن نتيجة استبيان شهر ديسمبر حول ملف جوهرى، باتت الوقائع والمعطيات تؤكد على ضرورة اتخاذ خطوة جادة تجاهه، وهو ملف تأسيس بورصة جديدة بمبادرة حكومية بالشراكة مع القطاع الخاص، أو تأسيس بورصة حكومية بالكامل، وطرحها للاكتتاب لاحقاً بعد نضج التجربة. الخطوة أصبحت مهمة وضرورية للسوق المالي الكويتي من منطلق التنوع ودعم التنافسية، وهي أيضاً خطوة لكسر الاحتكار، باعتبار أن وجود بورصة واحدة في السوق هو أحد أشكال الاحتكار، طالما انتقلت للقطاع الخاص، وأصبحت

وفيما يلي نسب المشاركة والإجابة على سؤال الاستبيان:

السؤال الذي كان مطروحاً في استبيان ديسمبر 2025:

هل تؤيد قيام الحكومة بمبادرة تأسيس بورصة جديدة، تعزز التنوع والجاذبية والتنافسية، وترسخ حلم وطموح «الكويت مركز مالي»؟



مشارك
2300

حجم المشاركين عبر
مختلف الوسائل المتاحة
لتلقي الإجابات عليها

2013 نعم 61%

1287 لا 39%

نقاط وملاحظات من المشاركين:

- نافذة أخرى.
- تأسيس بورصة جديدة يعني إتاحة فرص أكبر أمام شركات راغبة في الإدراج لكن تحتاج مفاضلة بين مقدمي ومزودي الخدمة، وبالتالي تعني فرصة أوسع أمام مشاركة الأفراد في الفرص الاستثمارية الناجحة.
- حجم الشركات والأدوات المالية والصناديق الاستثمارية والمدرة، وأدوات الدين «سندات وصكوك»، وأسواق البيوع الآجلة والخيارات، والبيع على المكشوف، وإقراض واقتراض الأسهم، كل ذلك يحتاج إلى تنوع.
- هناك آفاق عديدة ومختلفة يمكن أن يتم التركيز عليها، مثل إنشاء بورصة إسلامية للشركات والأدوات الإسلامية، وهي تجربة يمكن أن تنجح نظراً لتفرد لها، كما هو الحال بالنسبة للقطاع المصرفي وكل القطاعات الاقتصادية عموماً.
- 26.584 مليار دينار سيولة البورصة في 2025، وهو ما يعكس الإقبال ويحتم ضرورة وجود أدوات استثمارية لتنويع الخيارات أمام المستثمرين، وإتاحة فرص التحوط من خلال توزيع المخاطر وتقليل المضاربات السامة الضارة عبر استيعاب السيولة العالية في أدوات مختلفة، ترفع من كفاءة السوق وتتيح فرص تشغيل أعلى لمديري الأصول والثروات.
- التحويلات الاقتصادية المتسارعة، والتعزيزات المستمرة لبيئة الأعمال في الأسواق المالية، والتنافسية العالية بينها لجذب أكبر قاعدة من المستثمرين من خلال تنويع الفرص الاستثمارية، عوامل وإشارات تستدعي مواكبة تلك التحويلات.

- من الضروري إتاحة فرصة أمام ملاك الشركات للاختيار والمفاضلة بين بورصتين على الأقل لإدراج أسهمهم، خصوصاً وأن البورصة لم تعد حكومية، بل انتقلت للقطاع الخاص.
- الإبقاء على بورصة واحدة يمثل أحد أشكال الاحتكار، وهو يعني: أن تكون الخدمة بيد جهة واحدة فقط من دون منافس.
- السوق الكويتي ينمو ومستقبله مبشر وبشأنه نظرة إيجابية من صندوق النقد الدولي وكبرى بيوت الاستثمار العالمية ووكالات التصنيف.
- بورصة الكويت حتى الآن، وبرغم أنها الأقدم في المنطقة، لا توجد فيها أداة استثمارية مفعلة، وهناك أدوات تم إقرارها ولم ينجح التطبيق وظلت جامدة حتى الآن.
- كل القطاعات الاقتصادية والتجارية الاستراتيجية في الكويت فيها تنوع وتعددية إلا بورصة الكويت تتسم بالمركزية.
- السوق وفقاً لتقديرات استثمارية يستوعب بورصة وبورصتين إضافيتين، حيث يوجد في السوق المالي 9 بنوك، وأغلبية خدماتها بعد التحول الرقمي مجانية، وتتنافس بشراسة، ولكنها تحقق إيرادات تشغيلية بقيمة 3.3 مليار، وصافي أرباح بنحو 1.3 مليار دينار، وبالتالي حجم السوق يستوعب.
- السوق المالي الكويتي حالياً محروم من التعامل في الأدوات المالية الحديثة والمشتقات بسبب عدم قيام البورصة بطرح أدوات جديدة أو تطبيق ما تم إقراره منها، على عكس ما لو كانت هناك بورصة أخرى منافسة، كان الوضع مختلف على أرض الواقع بإتاحة الأدوات من

واقع السوق الكويتي... كيف ولماذا يتحمل أكثر من بورصة؟ والتأكيد على أن التنوع والتعدد لصالح العميل... والتنافس مبدأ محمود!!

قطاع البنوك: 9 بنوك محلية و9 أفرع أجنبية	قطاع الوساطة 10 شركات	مجمعات تجارية جامبو	في سوق التجزئة	3 شركات في قطاع الاتصالات	كيف يقتني المساهم سهم البورصة عند 3.7 دينار
الوطني - بيتك - التجاري - الخليج - برقان - الأهلي - وربة - بويان - الدولي، إضافة إلى 9 أفرع لبنوك خليجية وأجنبية. جميع البنوك تحقق أرباح وتوزع للمساهمين نقداً.	في البورصة حالياً 10 شركات وساطة تتنافس في البورصة. كل شركة تبعد بشكل متواصل، في تنويع الخدمات التي تقدمها للعملاء، والتنافس لصالح العميل أولاً وأخيراً، حيث يتلقى أفضل تجربة تداول وأفضل خدمة بسبب التنافس.	الأفنيور مول 360 الخيران مول الكوت الفحيحيل العاصمة مول مارينا مول سوق شرق	لولو هايبر جراند هايبر سيتي سنتر نستو سلطان ماركت وأكثر من 71 جمعية تعاونية تقريباً	يضم السوق المحلي 3 شركات، وجميع الشركات ناجحة وتحقق أرباح وتوزع للمساهمين سنوياً نقداً ومنحة.	التنوع في كل القطاعات له آثار إيجابية، والتنافس يثري السوق ويعزز من قوته الاقتصادية والتجارية، وبالتالي تعميق السوق بشكل مبكر بتأسيس مثل هذه المبادرات الاستراتيجية هي خطوات استباقية مطلوبة... هذا فضلاً عن أن تضخم سعر البورصة الحالية ووصول السهم إلى 3.7 دينار وفقاً لآخر إغلاق، يضع السهم في خانة لا يستطيع معها المستثمر المتوسط اقتناء السهم أو الشراكة والاستفادة منه.

استبيان «الاقتصادية»

يناير 2026

السؤال

هل تؤيد ربط المناصب في مجلس الإدارة
«الرئيس – نائب الرئيس – الرئيس التنفيذي»
بالأداء التشغيلي والنمو
الحقيقي للشركة ومستوى
العائد للمساهمين
وليس ببيع الأصول؟


☐ نعم

☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماننا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يناير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي «ربط المناصب بأداء الشركة»

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنوع وتعدد الفرص والتنافسية وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



صندوق الأسرار:

1 كشفت مصادر مطلعة أن كبار الملاك الجدد في شركة قابضة، تم السيطرة عليها قبل أشهر تحت ضغط أزمة دين استحق بحكم نهائي، سيطرحون على المساهمين في الجمعية العمومية إدراج الشركة في البورصة. علماً أن الشركة مؤهلة وجاهزة من ناحية المؤشرات الأساسية للمركز المالي، سواء على صعيد رأس المال أو الأرباح، وستكون ثاني شركة في البورصة للتحالف المسيطر.

2 شركة استثمار قدمت أسوأ نموذج إدراج لشركة في تاريخ السوق ستبقى لصيقة بها، خصوصاً وأنها كانت تجربة سلبية بسبب ممارسة مجلس الإدارة والذي تسبب في خروجها السريع، حيث فضلت الشركة عدم خوض تجربة مستشار الإدراج مرة أخرى في الوقت الراهن.

3 مجموعة استثمارية تلاحق مجلس إدارة شركة مشطوبة وأوشكت القضية على النهاية. حسم القضية سيكون مؤثر على مجلس الإدارة، خصوصاً وأن الكمية كبيرة والمطالب مؤثرة بسبب الأضرار الجسيمة الناتجة عن ممارسات مجلس الإدارة، والمخالفات موثقة بتقارير رسمية وفقاً لتكليف من وزارة التجارة والصناعة.

4 انتهت أحد المجاميع من مهمة الهيكله بنجاح، والشركة تقريباً باتت أقرب لشركة عقارية تدير نشاط بسيط لا يحتاج كفاءات عبقريه، حيث سيبقى النشاط إدارة تأجير عقارات، وستبقى مهمة بالنشاط المحلي أكثر.

5 تساؤلات تدور بين أوساط المساهمين عما إذا كانت هناك خطوة لخفض رأس المال مستقبلاً لإحدى الشركات التي تراجع نشاطها التشغيلي بأكثر من 75% تقريباً، خصوصاً وأن رأس المال المرتفع يعني عدد أسهم كبير، وقد لا تستطيع الشركة خدمة ذلك العدد من الأسهم، حيث أن مستوى الأرباح المطلوب توزيعها سنوياً سيكون عبء كبير.

6 قطاع جديد محل اهتمام أحد كبار الملاك في مجموعة رئيسية، حيث ناقش مع المقربين الدخول في القطاع عبر إضافة نشاط أو السيطرة على كيان متوسط. الرؤية حالياً هي مراقبة الأوضاع على الساحة، وقراءة الفرص والاستعداد لها مبكراً، وتحقيق جاهزية فنية للدخول في الأنشطة التي لها مستقبل.

7 عدد من الملاك في شركة استثمار مرخص لها خارج السوق يطالبون مجلس الإدارة باتخاذ خطوة جادة نحو الإدراج، خصوصاً بعد أن حققت الشركة نجاحات كبيرة، وهي من أبرز الشركات التي لديها قاعدة مهمة من العملاء الاستراتيجيين أصحاب الملاعة، فهي تعتبر محل ثقة لصفوة من كبار رجال الأعمال.

8 أكدت مصادر رفيعة أن هناك ربكة في ترتيبات وتكتيكات أحد «التحالفات» المعروفة بالسيطرة، خصوصاً في ظل غياب المعلومات الواضحة بشأن نوايا شركائهم. هناك تغيير قادم، وإدارة الملفات كما كانت في السابق على قاعدة ما نريده نقرره وعلى الباقي التنفيذ لم تعد قائمة، وليس لها أي مساحة على أرض الواقع.

9 مجموعة تراهن على عامل الوقت، حيث أن قدرتها المالية لا تمكنها حالياً من الوفاء بالاستحقاقات والالتزامات التي عليها. المهلة تنفذ، ولن يكون هناك أي تمديد جديد، والنصيحة من مطلعين، التزم بصحيح التعليمات المنظمة، «الحديدة حامية».

10 آمال كبيرة على عضو مجلس إدارة مستقل في أن يضع النقاط على الحروف، أملاً في تصويب الوضع مبكراً، خصوصاً وأن الاستمرار في هذه الآلية ستكون كلفتها عالية جداً، فهذه المرحلة هي الأنسب لاتخاذ خطوات لصالح الكيان وليس لصالح الأفراد أو المجاميع مهما كان اسمها أو ثقلها.

11 ماهي حجة من كان يُلقب بـ«الشیطان الأكبر» وكل عوامل النجاح متوفرة له حالياً؟ وما مصير الوعود التي يطلقها دون تنفيذ؟ هل ستم محاسبته عليها؟ وهل الجميع ملزم بأن يتحمل هذا الفشل ويتناول ذات الوجبة بشكل يومي دون تغيير؟!

12 بعد الخسارة الكبيرة التي لحقت بالشركة الكبيرة، النموذج في الحوكمة، والرائدة والتميزة في كل شيء على مستوى الشركات، كل ذلك طبعاً حسب «البيانات البروباغندية»، هل سيحصل مجلس الإدارة على مكافآت، أم سيتنازلون عنها اقتصاصاً للحق من أنفسهم على الإهمال بحقوق المساهمين وأموال المستثمرين؟ ... خصوصاً وأن الخطأ جسيم جداً، ولا يمكن أن يقع فيه «كافيه».



احتكار المناصب... وصناعة المُحتكرين



كثيرة هي النماذج والوقائع حول العالم، وفي كل الأسواق وكل مجتمعات الأعمال، التي تشهد على أن «الديناصورات» والمُحتكرين و «مرضى المناصب»، خصوصاً عندما تكون في حقل غيرك وفي مال غيرك، وياحبذا لو كان المال مال عام، يُسمون أنفسهم كفاءات وهم يعيشون على حساب الغير وكفاءة الغير وفكر الغير وجهد الغير.

تراهم يوقعون حتى لو كان الاسم خطأ، ويحملون الغير وزر الخطأ، رغم أنه لم يكلف نفسه حتى عناء قراءة اسمه على الورقة التي يوقعها، فأى كفاءة هذه التي تؤتمن على أموال وحقوق المساهمين؟! قصة «فساد» تزكم الأنوف، لكن لا بأس من قليل من الزكام، كي تكون فرصة للتعلم منها والتوقف أمامها لاستنباط العبر والدروس.

المشكلة أن قصة الفساد مستمرة ومتكررة طالما آلة الكذب والتدليس وغسل المخ أسلحة مستمرة في تصدير الوهم، والأعوام تمر عام تلو الآخر، وفي نهاية المطاف تقع الجمرة في يد من يقف آخر الطابور.

احتكار المناصب يمثل أحد أبرز أنواع الفساد الذي يحتاج إلى مراجعة وفتح كل الملفات على كافة الجهات، وقراءة العناوين الواضحة للعيان من «الاستماتة» على المنصب والتقاتل من أجله، وخصوصاً المناصب التي يكون صاحبها من عيار «الناطور» منفذ الأوامر ومتلقي التعليمات، وخادم للمجموعات، ومتلاعب بمصائر الكيانات، وفق قاعدة من نريده نمده بالأكسجين، ومن لا نريده «نخنقه» ونقطع عنه كل مقومات الحياة، بل نزوده بـ «ثاني أكسيد الكربون».

من أسوأ الشخصيات السامة في الكيانات الاقتصادية، شخصية محتكر المنصب، والذي يتحول مع السنوات إلى «ديناصور» فتاك، يأكل الأخضر واليابس ويدلس ويدنس ويعمل برعونة وبلا أمانة.

يعمل في كل جولة على خدمة ذاته أولاً، والترتيب والتكتيك للجولات التالية، كيف يبقى، وكيف يستمر، وكيف يواصل احتكار «الكرسي»، فيهدن هذا ويكافئ ذلك، ويوزع العطايا عبر تمرير الموافقات لكسب الولاءات، وحشد الأصوات التي تمهد وتعيد الطريق، وتقديم الدعم الاستراتيجي عند الحاجة.

أما الأداء والنتائج فهناك الكثير من «الترزية» القادرين على توصيل هذا الثوب بالآخر، وترتيب أوضاع البيانات المهرقة، وتدوير الزوايا يسار يمين، عبر التخلص من هذا الأصل والتخارج من هذا الكيان، المهم الميزانية السنوية يتم تصديرها بهامش نمو، والباقي على الأبواب يزمررون المعزوفة والمزامير المأخوذ خيرها مثل، «الأسواق صعبة»، «التحديات جسيمة»، «المنافسة شرسة»، «الأحداث الجيوسياسية»، «تأخروا في طرح المشاريع»، إلى آخر المعزوفة المكررة لرفع العتب!! الأرقام لا تكذب ولا تتجمل،

وهي الفيصل والحكم في كل الملفات الاقتصادية، أما معزوفات الإنشاء وتصدير الوهم، وإغفال الحقائق الدامغة مثل حالات بيع الأصول التي هي الستر للميزانية وليس الإيرادات التشغيلية أو الأنشطة الحقيقية المستدامة، وما يؤسف له أن هناك الكثير من المروجين للحقائق المزيفة، إما عن جهل وسوء فهم أو عن تعمد

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

ولها ما يبررها.

آن الأوان للمراجعة الشاملة، ونفض الغبار وكسر كل أنواع الاحتكار للمناصب، خصوصاً وأن الاحتكار يكرس الفساد، وآثاره وتبعاته السلبية ضارة وسامة، ونتائجه مدمرة، والدروس كثيرة.

وقد قيل «من حكم في ماله فما ظلم» ... لكن لا المال مالك ولا المكان مكانك ولا الزمان لكم، فهناك من هم أكفأ منك، وأحرص منك، ومعدنهم معجون بماء النزاهة والأمانة والشرف والحنكة والحكمة.

هل يفاجئ السوق المتشائمين ويواصل الصحو؟

بقلم - خالد محمد المطوع



قبل الدخول في جدل التفاؤل والتشاؤم، يجدر التوقف عند مؤشر بالغ الأهمية وهو سلوك السيولة، إذ إن تجاوز التداولات مستوى 26.5 مليار دينار لا يُعد رقماً عابراً بقدر ما يعكس تحولاً في شهية المخاطرة وثقة المتعاملين، فالتاريخ القريب للأسواق يثبت أن السيولة تسبق الأسعار وتستشعر التحولات قبل أن تنعكس على المؤشرات، ما يجعلها أول مؤشر إيجابي على استمرار الزخم، حتى في فترات تباين الرؤى.

وهي شريحة من الشركات مستقرة الأداء ومصادر أرباحها واضحة ومستدامة، وهذه النتائج هي أبرز مؤثر إيجابي على السوق وأداءه بالدرجة الأولى، وكل تحسن نسبي لهذه النتائج ستزدهر معه البورصة، لكن مع الإشارة إلى أن هذه المعطيات هي عوامل دعم خاصة بكل شركة وفقاً لنتائجها المالية. يظل التشاؤم نظرة متحفظة ومتحولة ولن تغير من قوى وعوامل الدفع أو الإيجابيات، مقابلها التفاؤل الذي يستند لمعطيات وقراءة مزدوجة، منها ما يخص القطاع الخاص نفسه والشق الثاني دور الدولة في الإنفاق الاستثماري ودفع عجلة الاقتصاد بقوة أكبر من الفترات الماضية. لكن بين الرهائين هناك قطاع خاص لديه بدائل ونوافذ أخرى، حيث لا يعتمد بنسبة 100% على الداخل، حتى وإن كان يمثل الأغلبية. مع كل هذه العوامل تظل الثقة المستقبلية والقوة الدفاعية للاقتصاد الكويتي هي الرهان، وفقاً لآخر منعطفات شكلت عوامل ضغط خلال 2025، سواء حرب الـ 12 يوم أو ملف الرسوم الجمركية وانهايار الأسواق المالية العالمية والتي تجاوزها الاقتصاد الكويتي باقتدار.

يتطلبه من تمويل ونشاط تشغيلي يغطي قطاعات عديدة. لكن من منظور حكومي يمكن الإشارة إلى أن هناك جدية في المتابعة، وأي مراقب يمكنه تلمس عدد الاجتماعات المستمرة برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء للجنة الوزارية لمتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، والتي تحظى باهتمامه وحضوره من دون إنابة لأي مسؤول ليتراأس اللجنة بالنيابة، وهو أمر مبشر ونهج إيجابي. السوق أمام جبهتين من الدعم خلال المرحلة المقبلة، الأولى من التحركات الحكومية، فليس جديداً أن كل خطوة على صعيد طرح مشروع ضخ وتحسين تشريعي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص يتفاعل معها السوق. والجبهة الداعمة الثانية تتعلق بنتائج أعمال الشركات، ورجوعاً لنتائج 9 أشهر فقد كانت أرباح قاعدة من الشركات نامية، وستعلن في غضون أسابيع نتائج العام، والشركات التي حققت نمواً وأرباحاً الفترة الأخيرة ستواصل نتائجها الإيجابية،

للتو ودع المستثمرون العام 2025 على مستوى متميز من الأداء والعوائد، فقد كان عاماً مميزاً، وذلك استناداً للأرقام التي أغلقت عليها مؤشرات السوق وحجم السيولة. وبالرغم من الصحو الحكومية اللافتة والجادة في ذات الوقت، هناك بعض المتشائمين من قدرة السوق على الماضي قدماً على ذات سرعة وقوة العام الماضي 2025. التباين في الرأي هو أمر صحي، وليس بالقطع أن يكون الجميع على درجة واحدة من التفاؤل والإيجابية، وإلا لن تكون هناك فرص. لكن وجهة نظري أن في الأفق غيوم تحمل الخير الكثير، خصوصاً وأن هناك الكثير من المشاريع الكبرى لم تجد طريقها للطرح أو التنفيذ بعد، وكذلك هناك بعض الاستحقاقات الضخمة لم يتم إقرارها، ومن أبرزها ملف الرهن والتمويل العقاري، وهو أضخم ملف يمكن أن يحقق نشاطاً على عدة مستويات لعدة أعوام قوامها الأدنى عقد زمني تقريباً، وقد تصل إلى عقدين إذا أخذنا في الاعتبار حجم الملف الإسكاني وما



الاقتصادية تنشر البحث القانوني للدكتور سعود الطامي بعنوان:

الحصانة السيادية للأموال العامة الكويتية المستثمرة في الخارج... «مكتب الاستثمار الكويتي نموذجا»

والمنشور في مجلة الحقوق في جامعة الكويت (2)

علاقة الصندوق السيادي KIA بمكتب الاستثمار KIO

بقلم المحامي الدكتور سعود ناصر الطامي

محكم وموفق محلي لدى مركز الكويت للتحكيم التجاري



تعرف صناديق الثروة السيادية (Sov-Wealth Funds) ereign على أنها ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص، تملكها الحكومة والأشخاص القانونية العامة لأغراض اقتصادية، بحيث تحتفظ تلك الصناديق بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية.

المحكمة "الصندوق السيادي الكويتي" KIA-على أنه "الذراع الاستثماري لدولة الكويت، وفي قضية (ALATEEQI V. KIA/ 2024)، أسبغت المحكمة على الصندوق السيادي الكويتي وصف "الخزانة أو الكنز الاستثماري لحكومة الكويت في الخارج". والواقع أن الوصف في القضيتين لم يكن دقيقاً، من الوجهة القانونية، ذلك أن المشرع الكويتي سعى في المحافظة على الأموال المستثمرة الناجمة عن الوفورات النفطية، فأنشأ "الهيئة العامة للاستثمار"، أو كما يشار لها في المؤتمرات الدولية: The Kuwait Investment Authority (KIA).

وعلى غرار الهيئات والمؤسسات ذات الشخصية المعنوية المستقلة منح المشرع الكويتي "الصندوق السيادي الكويتي" KIA-بقانون 40 الشخصية المعنوية المستقلة، وتلحق بوزير المالية.

يتكون مجلس إدارة "الصندوق"، وفقاً للمادة 8 من قانون إنشاء الهيئة، برئاسة وزير المالية، وعضوية كل من: وزير النفط ووكيل وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي، وخمسة أعضاء آخرين من المختصين في مختلف مجالات الاستثمار يعينون بمرسوم لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة تعيينهم.

والواقع أنه وإن كان يشار للهيئة العامة للاستثمار أو (KIA) بوصف "الصندوق السيادي" إلا أن هذا الوصف يعبر عن الهيئة كمرفق عام اقتصادي لإدارة أصول الصناديق الرئيسية للثروة السيادية في دولة الكويت، مثل: صندوق الاحتياطي العام 41 (GRF)، وصندوق الأجيال القادمة.



ولا يفوتنا ذكر أن ورود رسالة من وزارة الخارجية البريطانية للمحكمة أثناء نظرها للقضية (2024) ALATEEQI V. KIA/، مفادها اعتراف المملكة المتحدة بالحصانة السيادية لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن ما ألزم المحكمة بتطبيق "مبدأ الصوت الواحد" في الشؤون الخارجية.

ولاحض ادعاءات الخصوم بالنسبة لعدم حصانة KIO السيادية في القضيتين محل الدراسة، يتم التطرق للصفة القانونية للصندوق السيادي وعلاقته بمكتب الاستثمار في نقطتين على النحو التالي:

أولاً: الصفة القانونية "للصندوق السيادي الكويتي" KIA-

في قضية (KIO v Hard- 2022) في

ونظراً لوجود الفوائض النفطية والمواد البترولية الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد استغلت صناديق الثروة السيادية الخليجية تلك الفوائض المالية في استثمارات داخلية وخارجية، مع التركيز أكثر على الاستثمار الخارجي. وبرزت عدة دول كمضيف لتلك الاستثمارات، في صدارتها الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي.

وبوصفها كيانات اقتصادية تدير فوائض مالية للدولة من أجل الاستثمار، لها أن تؤسس وكلاء عنها في الدولة المضيفة لاستثماراتها، فمن المتصور أن يقع الخلط بين الكيان الأصلي المتمثل في الصندوق السيادي، وبين من يفوضه كوكيل عنه في الخارج لإدارة استثماراته.

هذا التصور وجدنا ملامحه في قضية (2022) Hard- KIO v عند إشارة المدعي إلى تشبيه KIO بأنه شركة تابعة لشركة أخرى قابضة، والتأكيد على اعتبار KIO كيان قانوني مستقل في جلسات الاستماع أمام المحكمة في قضية (ALATEEQI V. KIA/ 2024).

ولعل أوجه الاختلاف بين القضيتين:

أن المدعين في (2022) KIO v Hard- هم من مواطني المملكة المتحدة وفي علاقة تعاقدية مع KIO، عقد عمل، بينما في (2024) KIA/ V. ALATEEQI كان المدعي من مواطني دولة الكويت، يشغل رئيس تنفيذي في KIO ويخضع لأحكام القانون الكويتي في التعيين بالوظائف العامة القيادية، قانون الخدمة المدنية وقانون إنشاء الهيئة العامة للاستثمار، مكتسباً للصفة الدبلوماسية كملحق مالي في البعثة الدبلوماسية الكويتية بالمملكة المتحدة.

اقتصاد عملاق... وشركات تتساقط ما الذي حدث في أمريكا 2025؟

بقلم - ليما راشد الملا



في الوقت الذي تُعد فيه الولايات المتحدة صاحبة أكبر اقتصاد في العالم، جاءت أرقام عام 2025 لتكسر الصورة التقليدية عن الاستقرار المطلق، وتفتح باب التساؤلات حول متانة الأسواق حتى داخل الاقتصادات العملاقة. فقد شهد العام موجة إفلاس لافتة، أعلنت خلالها أكثر من 700 شركة أمريكية توقفها عن العمل، في مشهد اقتصادي لم يكن متوقعًا بهذا الحجم.

رفعت كلفة المواد الخام والخدمات الأساسية، وكان لها تأثير مباشر على هوامش الربح. كما ساهمت زيادة الرسوم الجمركية في تعقيد الأزمة، خاصة بالنسبة للشركات التي تعتمد على الاستيراد أو على سلاسل إمداد دولية. ومع استمرار اضطرابات الشحن وارتفاع تكاليف النقل، أصبحت إدارة العمليات اليومية أكثر صعوبة وأقل مرونة.

يطرح مراقبون سؤالاً جوهرياً:

هل ما يحدث مجرد موجة مؤقتة من الإفلاسات، أم أنه مؤشر على تحوّل أعمق في بنية الاقتصاد الأمريكي؟

يرى البعض أن ما يجري هو عملية تصحيح قاسية بعد سنوات من النمو السريع والسيولة المرتفعة، بينما يحذر آخرون من أن استمرار التضخم واضطراب سلاسل الإمداد وفقاً للتوقعات قد يؤديان إلى موجات جديدة من الإفلاسات، خصوصاً إذا طال أمد الضغوط الاقتصادية.

دروس تتجاوز الحدود الأمريكية

ما يجعل هذه الأزمة لافتة هو أنها تحمل رسائل واضحة للأسواق العالمية. فهي تؤكد أن القوة الاقتصادية لا تعني حصانة مطلقة، وأن الاقتصادات الكبرى ليست بمنأى عن المخاطر في عالم مترابط ومعقد.

كما تؤكد أن الإدارة الحذرة للنمو باتت ضرورة، في مقابل مخاطر الاعتماد المفرط على التوسع السريع من دون أسس مالية مرنة قادرة على امتصاص الصدمات

الخلاصة

موجة إفلاس الشركات الأمريكية في عام 2025 ليست عبارة عن خبر اقتصادي عابر، بل إشارة تحذير من قلب الاقتصاد الأكبر في العالم. أرقامها الصادمة وتأثيرها الواسع على سوق العمل والقطاعات الحيوية تفرض إعادة النظر في مفاهيم الاستقرار والنمو. مع تسارع تغيّر المعادلات، أصبح التحدي الحقيقي هو في مرونة الاقتصادات وقدرتها على امتصاص الصدمات، لا في أرقامها الضخمة التي قد تنقلب عبئاً إذا فقدت السيطرة. فهل الأرقام وحدها تصنع القوة، أم أن المرونة هي خط الدفاع الأول عند الأزمات؟

السوق الأميركية بعد إعلان إفلاسها وإغلاق مواقعها. - سلاسل بيع التجزئة والطعام والحرف اليدوية واجهت ضغوطاً أدت إلى إفلاسها أو إعادة هيكلة واسعة، بينما كانت تُعد أسماء مألوفة على رفوف المدن الأميركية.

- شركات في قطاع النقل الجوي والمرافق مثل شركات الطيران الخاصة أفلسست بعد تعثر مالي طويل. **التداعيات المباشرة على سوق العمل**

لم تتوقف آثار موجة الإفلاس عند حدود الأرقام، بل وصلت بشكل مباشر على سوق العمل. فقد تسببت هذه الانهيارات بفقدان نحو 70 ألف وظيفة، ما زاد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، خصوصاً في قطاعات الصناعة والبناء والنقل.

هذه القطاعات، التي تشكل عصباً أساسياً للاقتصاد، وجدت نفسها أمام معادلة صعبة: ارتفاع التكاليف من جهة، وتراجع القدرة على تمرير هذه الزيادات إلى المستهلك من جهة أخرى.

أسباب متشابكة خلف الانهيار

تشير التقارير إلى أن هذه الأزمة لم تكن نتيجة عامل واحد، بل نتاج مجموعة من الأسباب المتداخلة. في مقدمتها استمرار معدلات التضخم المرتفعة، التي

هذه الأرقام لا يمكن التعامل معها كحالات فردية أو استثناءات مؤقتة، بل تؤكد ضغوطاً متراكمة بدأت تتسلل إلى قطاعات حيوية، لطالما اعتُبرت قادرة على الصمود أمام الأزمات.

أرقام تتصاعد...

بحسب بيانات اقتصادية حديثة، ارتفع عدد حالات الإفلاس بنحو 14% مقارنة بالعام السابق، وهو معدل يثير القلق في بيئة اقتصادية يفترض أنها الأكثر قوة عالمياً. اللافت أن الأزمة لم تقتصر على الشركات الصغيرة أو المتوسطة، بل امتدت إلى شركات عملاقة تتجاوز إيراداتها السنوية مليار دولار، في أعلى مستوى يُسجّل منذ جائحة كورونا.

هذا الواقع يفرض قراءة جديدة للمشهد الاقتصادي، حيث لم يعد الحجم أو التاريخ أو النفوذ المالي ضماناً كافية للاستمرار، في ظل تقلبات اقتصادية سريعة وتكاليف تشغيل متصاعدة.

الشركات التي أعلنت إفلاسها خلال العام

- سلسلة صيدليات وطنية كبيرة أفلسست بعد ضغوط طويلة في السوق، مع مواجهة منافسة متجددة وتحديات تشغيلية.

-سلسلة أزياء شبابية شهيرة أنهت وجودها في



KAMCO INVEST

تقرير كامكو إنفست

الأسهم السندات حققت مكاسب إيجابية للعام الثالث على التوالي

«كامكو»: استمرار النمو الاقتصادي في معظم مناطق العالم عزز أرباح الشركات ودعم أداء أسواق الأسهم

متوسط العائد على سلة فئات الأصول الثماني عشرة سجل أعلى مستوياته خلال أكثر من عقد بنسبة 21%

عوائد فئات الأصول العالمية													فئات الأصول
2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	148.0%	الفضة
18.4%	9.3%	52.4%	34.3%	12.1%	28.9%	47.9%	50.2%	26.0%	25.1%	27.2%	23.3%	64.6%	الذهب
12.8%	8.5%	32.3%	25.0%	4.4%	28.8%	26.0%	40.4%	10.5%	24.2%	23.3%	21.5%	30.6%	مؤشر MSCI للدول الناشئة
11.4%	1.3%	15.0%	22.7%	1.9%	25.8%	25.1%	34.9%	10.3%	23.4%	21.5%	17.0%	29.7%	أصول الموارد الطبيعية العالمية
7.1%	0.1%	14.0%	20.1%	1.1%	25.2%	16.3%	28.8%	8.2%	21.8%	17.0%	16.2%	19.5%	مؤشر MSCI للدول المتقدمة
4.2%	-0.7%	11.4%	19.4%	-1.2%	24.1%	15.8%	26.9%	2.8%	14.9%	16.2%	15.7%	19.4%	مؤشر ESG العالمي
4.1%	-1.7%	9.5%	18.7%	-1.6%	22.7%	14.1%	25.2%	1.7%	13.5%	15.7%	9.2%	18.2%	مؤشر الشريعة العالمي
2.8%	-2.7%	8.6%	17.7%	-3.5%	19.7%	13.5%	23.0%	-0.3%	13.1%	9.2%	7.2%	16.8%	الأصول الأوروبية من غير بريطانيا
2.1%	-2.7%	8.1%	13.5%	-6.2%	18.3%	9.2%	22.3%	-6.4%	7.0%	7.2%	7.1%	16.4%	الأصول الأمريكية
0.6%	-3.0%	5.3%	10.3%	-8.2%	17.6%	8.2%	20.1%	-12.7%	6.8%	7.1%	5.4%	10.6%	السندات ذات العائد العالي
0.2%	-3.2%	5.1%	9.0%	-8.5%	17.2%	4.9%	18.4%	-12.7%	5.7%	5.4%	8.2%	8.2%	السندات العالمية
0.2%	-4.9%	5.0%	7.4%	-8.5%	15.4%	0.7%	6.4%	-14.5%	5.2%	5.1%	7.5%	7.5%	السندات السيادية للدول المتقدمة
-1.4%	-10.4%	4.2%	6.3%	-9.5%	15.2%	0.4%	2.0%	-16.2%	4.8%	4.4%	7.1%	7.1%	السلع
-2.2%	-11.9%	3.6%	5.8%	-10.4%	13.4%	-0.1%	0.1%	-19.4%	4.1%	0.7%	4.4%	4.4%	النقد الأمريكي
-4.6%	-16.7%	2.6%	3.8%	-12.6%	6.8%	-3.7%	-2.4%	-19.5%	3.7%	-0.3%	3.6%	3.6%	اس اند بي للدول المتقدمة (ريت)
-9.7%	-17.0%	2.6%	1.1%	-12.9%	5.9%	-6.7%	-3.6%	-20.8%	-0.7%	-1.7%	1.6%	1.6%	مؤشر MSCI الخليجي
-19.3%	-24.0%	2.1%	1.0%	-13.8%	4.7%	-11.3%	-4.6%	-22.4%	-2.1%	-3.1%	-9.4%	-9.4%	الدولار الأمريكي
-33.1%	-32.9%	0.4%	0.7%	-16.6%	2.2%	-21.5%	-4.7%	-24.9%	-4.3%	-3.5%	-18.5%	-18.5%	النفط
-48.3%	-35.0%	-0.2%	-9.9%	-19.5%	0.2%	-23.7%	-11.7%	-26.9%	-10.3%	-8.3%			
-3.0%	-8.2%	10.1%	11.5%	-6.3%	16.2%	6.4%	15.1%	-7.6%	8.7%	8.0%	21.0%		متوسط العوائد السنوية لمحفظة متوازنة بالتساوي (%)

المصدر: بحوث كامكو إنفست، بلومبيرغ

مؤشر مورجان ستانلي لكافة دول العالم تداولات العام محققاً مكاسب بلغت نسبتها 20.6 في المائة، وهي الأكبر خلال ستة أعوام، وذلك على الرغم من التقلبات الناجمة عن الرسوم الجمركية والتوترات الجيوسياسية والحروب. وجاءت هذه المكاسب بدعم من الأداء الإيجابي واسع النطاق الذي شهدته أبرز أسواق الأسهم العالمية. وتفوقت أسواق الأسهم في الاقتصادات الناشئة على نظيراتها، حيث سجل مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة مكاسب بنسبة 30.6 في المائة، في حين حققت المؤشرات الأوروبية والأميركية مكاسب بنحو 17 في المائة خلال العام. وضمن الأسواق الناشئة، برزت كوريا الجنوبية كواحدة من أفضل الأسواق أداءً على مستوى العالم، مع ارتفاع مؤشر كوسبي بأكثر من 75.6 في المائة. كما سجلت مؤشرات البرازيل والمكسيك مكاسب تجاوزت 30 في المائة، في حين حققت الصين والهند ارتفاعات بلغت نسبتها 18.4 في المائة و9.1 في المائة، على التوالي.

وبلغ متوسط العائد على سلة فئات الأصول الثماني عشرة أحد أعلى مستوياته خلال أكثر من عقد، مسجلاً مكاسب بنسبة 21.0 في المائة، مقابل نسبة 8.0 في المائة في العام 2024. وعكست مكاسب المحفظة مرونة النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة، مع تفوق معظم المؤشرات الاقتصادية على التوقعات خلال العام. في المقابل، ظل الأداء الاقتصادي في أوروبا والصين ضعيف نسبياً.

بصفة رئيسية بالمخاوف المتعلقة بتخمة المعروض، مع وصول الإنتاج الأمريكي إلى مستويات قريبة من القياسية، إلى جانب شروع دول الأوك وحلفائها في التراجع التدريجي عن خطط خفض الإنتاج بنحو 2.9 مليون برميل يومياً بنهاية العام. وعلى الرغم من ذلك، حقق قطاع السلع الأساسية بصفة عامة مكاسب بلغت نسبتها 7.1 في المائة خلال العام، بدعم من العائدات القوية لمؤشرات المعادن الصناعية والثروة الحيوانية والمعادن النفيسة.

وكانت الفضة أفضل المعادن أداءً خلال العام، محققة مكاسب بنحو 148 في المائة، وتبعها الذهب في المرتبة الثانية بارتفاع تجاوز 64.6 في المائة. كما سجلت معادن أخرى، مثل النحاس، مكاسب قوية بلغت نحو 36 في المائة خلال العام. وجاء ارتفاع أسعار الذهب مدفوعاً بضعف الدولار الأمريكي، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، إلى جانب زيادة وتيرة الشراء من قبل البنوك المركزية العالمية. في المقابل، عكست مكاسب الفضة تراجع العائدات الحقيقية، وارتفاع الطلب من قطاعات الذكاء الاصطناعي والطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية، إضافة إلى قيام الصين بالتحكم في الامدادات.

من جهة أخرى، فقدت أسواق الأسهم بعض الزخم مع اقتراب نهاية العام، لتنتهي 2025 عند مستوى أقل قليلاً عن ذروتها التاريخية، بعد أن لامست العديد من المستويات القياسية خلال العام في أكثر من 59 جلسة تداول. وأنهى

عوائد فئات الأصول العالمية : 2025

قال تقرير صادر عن شركة «كامكو إنفست» «لقد سجلت محافظ فئات الأصول العالمية مكاسب للعام الثالث على التوالي في 2025، بدعم من الأداء القوي لمعظم فئات الأصول خلال العام. وجاءت هذه العائدات نتيجة لتحقيق مكاسب لفئات الأسهم والسندات، إلى جانب العقارات والسلع الأساسية. كما ساهم توجه البنوك المركزية العالمية لخفض أسعار الفائدة في زيادة مكاسب معظم مؤشرات أدوات الدخل الثابت، في حين ساعد استمرار النمو الاقتصادي في معظم مناطق العالم على تعزيز أرباح الشركات ودعم أداء أسواق الأسهم. وضمن فئة الأسهم، قادت الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي موجة الصعود على مدار معظم العام، قبل أن تهدأ وتيرة الأداء بالقرب من نهايته على خلفية المخاوف المتعلقة بارتفاع التقييمات، إلا أنها أنهت العام بمكاسب قوية تجاوزت 30 في المائة.

وكان النفط الخام والدولار الأمريكي فئتي الأصول الوحيدتين اللتين سجلتا تراجعاً خلال العام. إذ انخفض الدولار الأمريكي بنحو 9.4 في المائة، مسجلاً أكبر هبوط له منذ العام 2017، في ظل تأثر أسواق العملات بخفض أسعار الفائدة، وتصاعد المخاوف المالية، واستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية الأمريكية. في المقابل، سجل النفط الخام أكبر تراجع سنوي بلغ نحو 18.5 في المائة، مدفوعاً

تقرير الاقتصادي الأسبوعي



الشال: إجمالي الإيرادات النفطية لشهر ديسمبر نحو 1.126 مليار دينار كويتي

إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية متوقع أن تسجل 17.836 مليار والمصروفات 24.5 مليار دينار

112 شركة ارتفعت قيمتها السوقية مقابل 28 شركة حققت انخفاضات متباينة

سيولة البورصة في 2025 بلغت 26.584 مليار دينار بنمو 79.2%

قطاع البنوك هو المهيمن بمساهمته في قيمة شركات البورصة بنحو 60.9%

متوقع أن يتخطى حجم الاقتصاد الصيني حجم الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2035

الصين حققت معدلات بحدود 5.4% للسنوات 2021 – 2025 بينما الولايات المتحدة 3.3%

أحداث العالم 2025

الولايات المتحدة والعالم:

قال تقرير «النشال» الاقتصادي الإيسوعي منذ استلام الرئيس دونالد ترامب مسؤولياته في العشرين من يناير 2025، لم يعد العالم كما عهدناه سابقاً، ولن يكون كذلك لعدة سنوات قادمة على أقل تقدير. ويحظى الرئيس الأمريكي بسلطة شبه كاملة بعد فوز حزبه بأغلبية مطلقة في جناحي السلطة التشريعية، وغلبة محافظة في المحكمة العليا، وربما غلبة لاحقة في مجلس إدارة بنك الاحتياط الفيدرالي. ومنذ أبريل 2025، بدأت حرب رسوم جمركية غير تقليدية، لم تقتصر على أعداد الأسم، وإنما شملت كل الحلفاء ولم تستثن الجيران، دون حرمة للحدود السيادية للدول. ولأن الولايات المتحدة تُعد عاصمة العالم السياسية أو مقر الأمم المتحدة، وعاصمة العالم الاقتصادية بما تمثله من نحو 27% من حجم الاقتصاد العالمي، وعاصمة العالم المالية لكونها أكبر سوق مالي ومقر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والأهم توافق «بريتون وودز» على الدولار الأمريكي لاعتمادها عملتها عملة الاحتياط العالمي منذ نحو 80 عاماً، فإن أدوات البحث والتحليل التقليدية المعتادة لن تكون صالحة لمعرفة ما يمكن أن يحدث في المستقبل، إذ تحول ما كان ملجأً ودواء في مرحلة سابقة إلى مكمّن لداء محتمل.

الغرب والشرق:

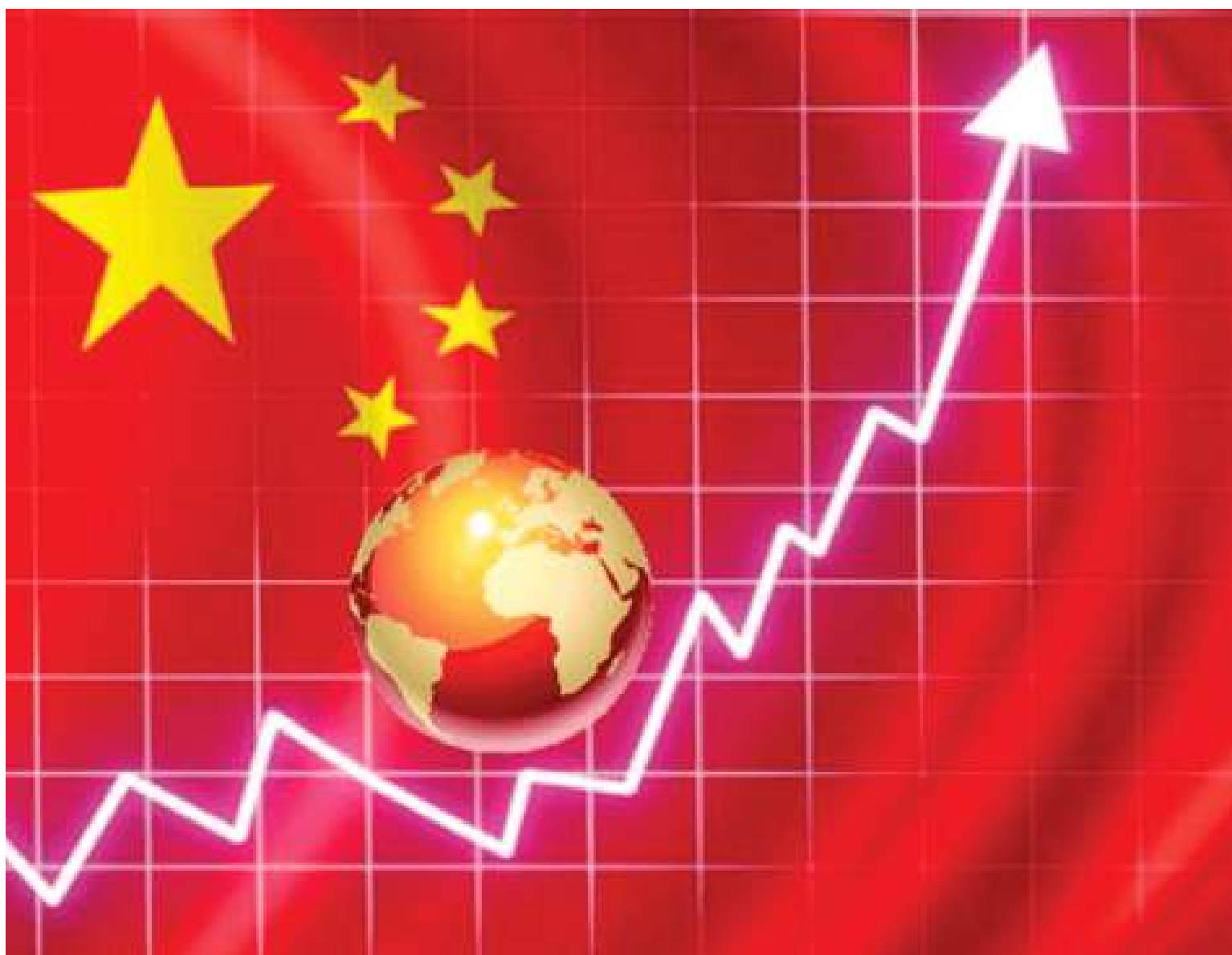
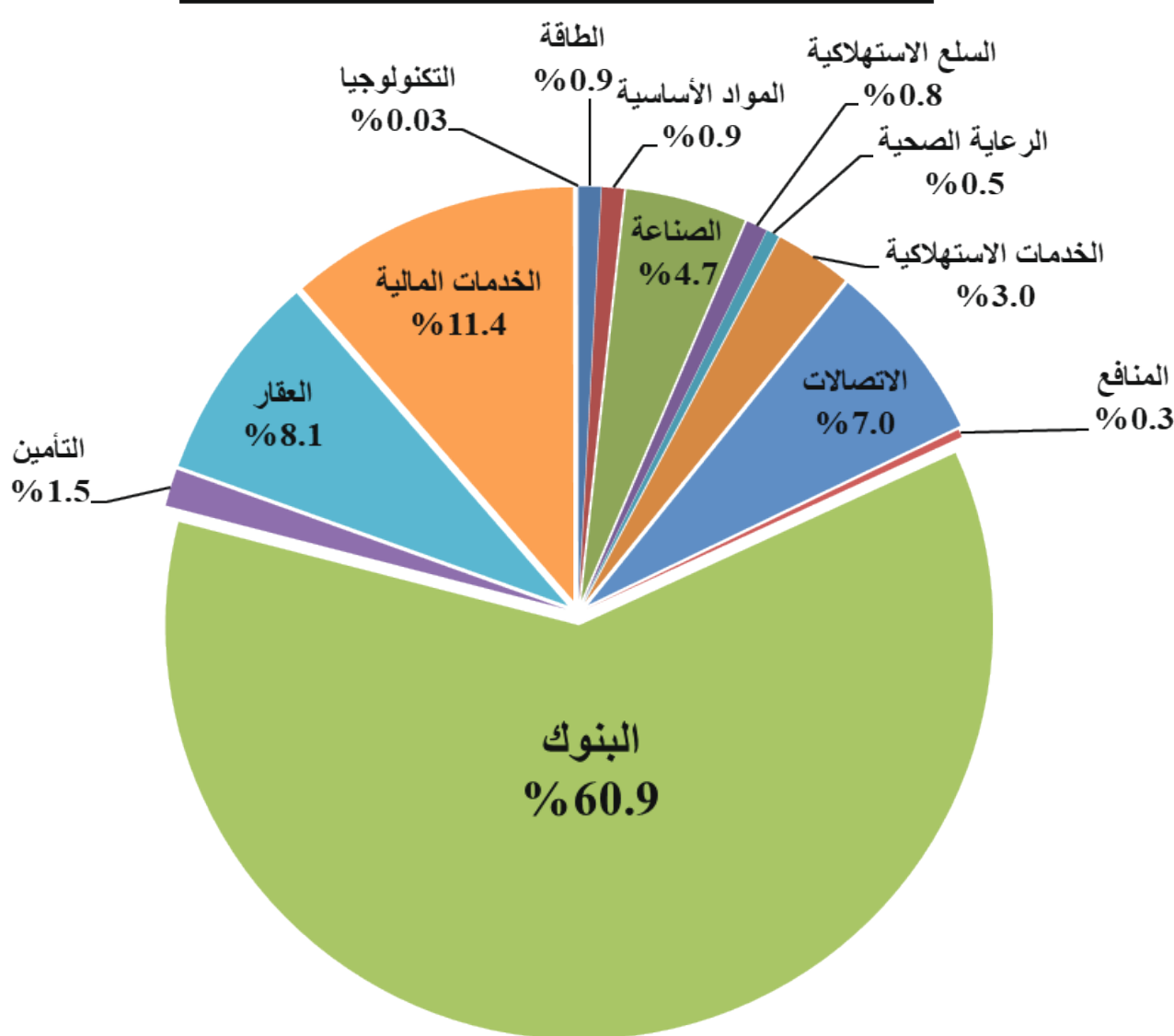
في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، كان 45% من حجم الاقتصاد العالمي للصين والهند، وفي نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي، كان 51% من حجم الاقتصاد العالمي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي توقعات عام 2025، أصبح 45% من حجم الاقتصاد العالمي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، و26% لأكثر ثلاثة اقتصادات في الشرق، وهي الصين واليابان والهند. وفي آسيا 60% من سكان العالم. ما يحدث في عالمنا، هو الجزم بحتمية عودة الثقل الاقتصادي في المستقبل إلى الشرق، ويكفي القيام بعمل إسقاط رياضي على فروقات معدلات النمو، فالصين حققت معدلات بحدود 5.4% للسنوات 2021 – 2025، والهند 7.9% لنفس الفترة، بينما حققت الولايات المتحدة الأمريكية 3.3% والاتحاد الأوروبي 2.7% لمعدلي نموها لنفس الفترة. وفي المستقبل، من المتوقع أن يتخطى حجم الاقتصاد الصيني حجم الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2035، ومع إجراءات الإدارة الأمريكية الجديدة، قد تتسارع وتيرة الانتقال إلى الشرق. وأكبر مخاطر التسارع هو التهديد الذي قد يختصر زمن تحقق الضرر على الدولار كعملة احتياط عالمي، أو يفضي إلى قفز مبكر نحو عالم جديد، بنظام مالي جديد وبديل لـ «بريتون وودز».

العالم والإقليم:

تكمّن أهمية الإقليم بالنسبة للعالم في عاملين أساسيين: أولهما هو مخزون الطاقة، وثانيهما موقعه الجغرافي وتوسطه لمسار التغيير إلى الشرق الذي بدأ، والاثنتان عنصران قوة إن تم التعامل معهما بوعي، وعامل الوقت في ولوج حصافة التعامل معهما في غاية الأهمية. والوقود الأحفوري، أو النفط والغاز، يتعرض لضغوط لخفض مستويات استهلاكهما وخفض أسعارهما، للتطور التقني دور في الضغط، ولمبرر الحفاظ على البيئة دور، وللسياسة دور، ولكنهما سوف يظلان معنا لعقود قادمة وإن مع انخفاض متصل في مستوى مساهمتهما النسبية في سوق الطاقة. وتبني سياسات عامة للإفادة القصوى منهما مع امتصاص الأثر السلبي لانخفاض مساهمة إيراداتهما لم يعد خياراً، ويبدو أن معظم دول الإقليم باتت تعي وتتعامل مع تلك

رسم بياني (1) توزيع القيمة الرأسمالية

توزيع القيمة السوقية للقطاعات في نهاية 2025



وحدث قبل نحو قرن من الزمن عندما انتقل الثقل الاقتصادي والسياسي من الغرب إلى الغرب الأقصى، أو من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع كل تغيير جوهري في عالمنا، يكسب من يبدأ مبكراً في تبني أدوات تحليل وقناعات واستراتيجيات تتماشى مسبقاً ومتطلبات العالم الجديد. وبدأت دول عديدة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات تعظم الإفادة من تلك التحولات الجارية وتقلل تكلفتها إلى حدودها الدنيا، ذلك لا يحدث في الكويت، فأولوياتها لا توجي أنها تعي

الحقيقة. والتعامل مع الموقع الاستراتيجي مع وفرة المال واكتمال البنى التحتية عنصر قوة آخر إن تم الاستثمار فيه ما يجعل من الإقليم وسيطاً تجارياً ووسيط نقل وسياحة، ويبدو أن ثلاث دول ضمن الإقليم باتت في مواقع تنافسية قوية للإفادة القصوى من التحول إلى الشرق. أردنا مما تقدم التنبيه بأننا نعيش في حقبة فيها تحول جوهري لعالمنا، حدث مثله قبل أكثر من قرنين عندما خسر الشرق ثقله الاقتصادي والسياسي الذي نقل إلى الغرب،

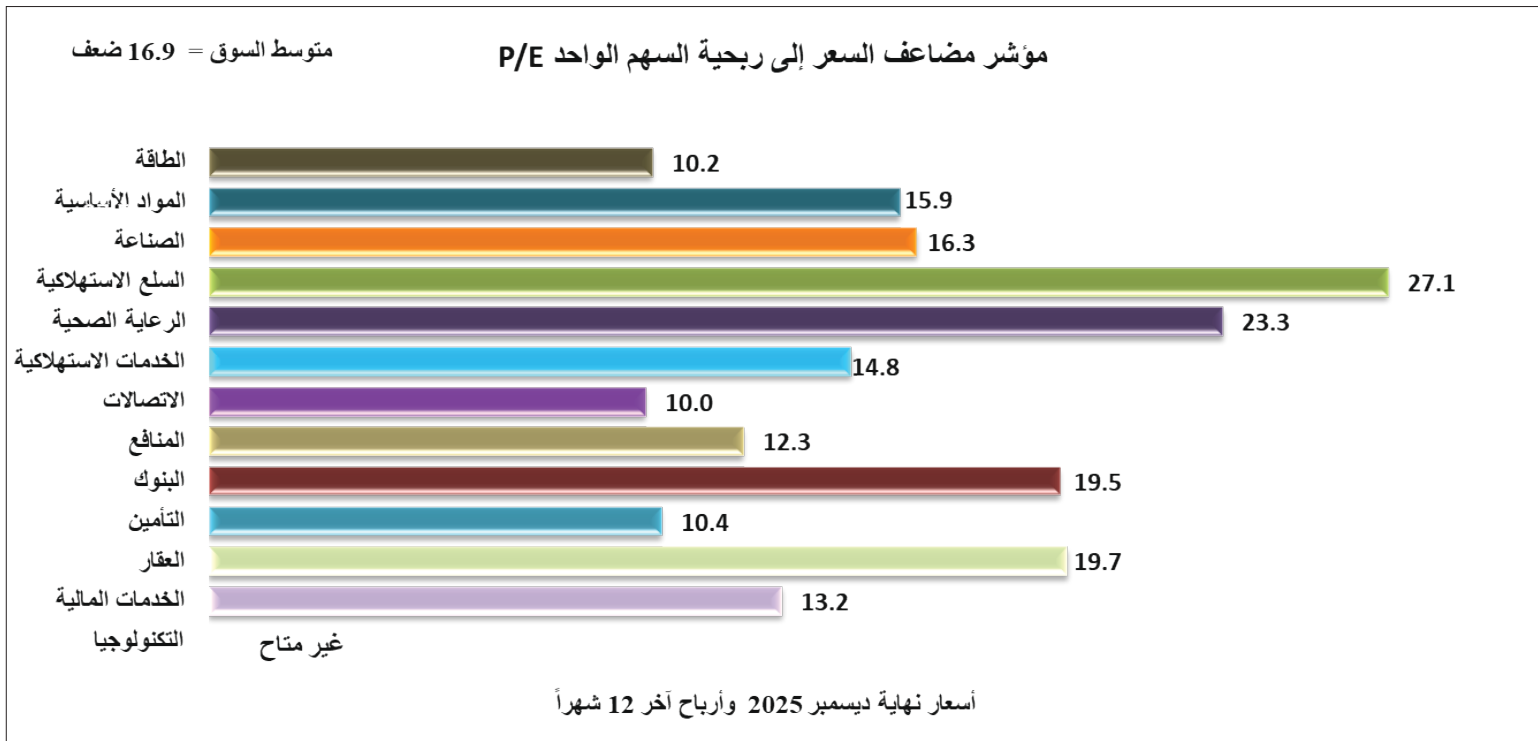


نعيش حقبة تحول جوهري في مراكز القوى الاقتصادية حدث مثله قبل أكثر من قرنين

(أرباح مجمل العام)2024	(أرباح آخر 12 شهراً)2025	
2,840,265	2,814,703	أرباح الشركات المدرجة (ألف دينار كويتي)
1.6%	1.5%	العائد على الأصول ROA
9.8%	9.3%	العائد على حقوق الملكية ROE
15.1	16.9	*مضاعف السعر إلى ربحية السهم P/E
1.5	1.8	مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية P/BV

*بعد استبعاد الشركات التي حققت خسائر.

رسم بياني (2) مؤشر مضاعف السعر إلى ربحية السهم في نهاية ديسمبر 2025



سيولتها وبنحو 30.0%، أي أن مساهمته في السيولة تعادل 2.6 ضعف مساهمته في القيمة الرأسمالية، ما يعني ارتفاعاً كبيراً في مستوى سيولته. بينما كان قطاع العقار ثالث أكبر المساهمين بنحو 8.1% من قيمة شركات البورصة، وحاز على نحو 17.8% من سيولتها (2.2 ضعف المساهمة في القيمة السوقية).

لو قبلنا بربحية الشهور التسعة الأولى من عام 2025 مؤشراً على ربحية العام ككل لـ 135 شركة مشتركة بين الفترتين، نلاحظ انخفاضاً في مستوى الربحية بحدود 1.4% لتبلغ نحو 2.090 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 2.119 مليار دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2024، أي أن مسار الربحية المتباطئ جاء مخالفاً لمسار المؤشر. وحققت 113 شركة رابحة من أصل 135 شركة أعلنت بياناتها المالية، نحو 2.397 مليار دينار كويتي، تم خصم نحو 307.2 مليون دينار كويتي منها مثلت نصيب خسائر 22 شركة.

وساهم قطاع البنوك بنحو 62.4% من إجمالي أرباح

دينار كويتي أو نحو 22.0%. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها السوقية 112 شركة، في حين سجلت 28 شركة انخفاضات متباينة. وجاء أكبر ارتفاع مطلق في القيمة من نصيب قطاع البنوك بنحو 5.786 مليار دينار كويتي، تلاه قطاع العقار بارتفاع بنحو 1.484 مليار دينار كويتي، بينما حققت قيمة قطاع المواد الأساسية أكبر انخفاض بنحو 43.7 مليون دينار كويتي. وعلى مستوى الشركات المدرجة، حقق "بيت التمويل الكويتي" أعلى ارتفاع في القيمة الرأسمالية بنحو 2.158 مليار دينار كويتي، تلاه "بنك الكويت الوطني" بارتفاع بنحو 1.413 مليار دينار كويتي مقارنة بقيمتيهما في نهاية عام 2024.

ولا يزال قطاع البنوك هو القطاع المهيمن بمساهمته في قيمة شركات البورصة بنحو 60.9%، ويأتي ثانياً من حيث حجم السيولة البالغة نحو 26.8% من جملة قيمة تداولات البورصة. وحصد قطاع الخدمات المالية نحو 11.4% من القيمة الرأسمالية للبورصة، وكان الأكثر مساهمة في

حقائق تحولات عالمنا الجوهري، فأولوياتها لازالت تعمق الضرر وتقلل النفع.

النفط والمالية العامة – ديسمبر 2025

بانتهاه شهر ديسمبر 2025 انتهى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2025/2026، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر ديسمبر نحو 61.3 دولار أمريكي، منخفضاً بنحو 3.9 دولار أمريكي للبرميل أي ما نسبته نحو 3.9%- عن معدل شهر نوفمبر البالغ نحو 65.2 دولار أمريكي للبرميل، وأدنى بنحو 6.7 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته 9.9%- عن السعر الافتراضي المتحفظ الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 68 دولار أمريكي للبرميل، ومنخفضاً بنحو 29.2 دولار أمريكي عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 90.5 دولار أمريكي، وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد إيقاف استقطاع الـ 10% من جملة الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وبانتهاه شهر ديسمبر، حقق سعر برميل النفط الكويتي لما مضى من السنة المالية الحالية معدل بحدود 68.0 دولار أمريكي، وهو أدنى بنحو 11.7 دولار أمريكي أو بنسبة 14.7%- من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة 2024/2025 البالغ نحو 79.7 دولار أمريكي، وكذلك أدنى بنحو 22.5 دولار أمريكي أو بنحو 24.9%- مقارنة مع سعر التعادل للموازنة الحالية.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر ديسمبر بما قيمته نحو 1.126 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالتهما – وهو افتراض قد لا يتحقق – فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 14.910 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بنحو 395.3 مليون دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 15.305 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 2.926 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 17.836 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 24.538 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية الحالية 2025/2026 عجزاً قيمته 6.702 مليار دينار كويتي، ولكن يظل العامل المهيمن هو ما يحدث من تطورات على إيرادات النفط وما يمكن أن يتحقق من وفر في المصروفات عند صدور الحساب الختامي.

أداء بورصة الكويت 2025

أنهت بورصة الكويت عام 2025 على ارتفاع كبير في مستوى سيولتها إضافة إلى ارتفاع في مؤشر السوق العام. وبلغ إجمالي سيولة البورصة نحو 26.584 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 79.2% مقارنة بذلك الإجمالي لعام 2024 البالغ نحو 14.833 مليار دينار كويتي، كما ارتفع معدل دوران أسهمها من 0.34 مرة لعام 2024 إلى نحو 0.50 مرة. وانعكس ذلك في ارتفاع المعدل اليومي لقيمة التداول بنحو 80.0%، حيث بلغ نحو 107.6 مليون دينار كويتي مقابل نحو 59.8 مليون دينار كويتي كمعدل لعام 2024. وحظي السوق الأول (34 شركة) بنحو 56.4% من إجمالي سيولة البورصة، وحظي السوق الرئيسي (106 شركات) بنحو 43.6%، بينما كان توزيع السيولة لعام 2024 نحو 66.3% للسوق الأول (34 شركة) ونحو 33.7% للسوق الرئيسي (109 شركات)، أي أن توزيع السيولة بين السوقين كان أكثر عدالة وأفضل في عام 2025.

وسجل المؤشر العام لبورصة الكويت أداءً إيجابياً مع نهاية عام 2025 مقارنة بمستواه في نهاية عام 2024 إذ بلغ مستوى 8,907.6 نقطة، أي بارتفاع بنحو 1,545.1 نقطة أو بنسبة 21.0% مقارنة بمستوى 7,362.5 نقطة. وكانت أعلى قراءة للمؤشر خلال عام 2025 قد تحققت بتاريخ 14 ديسمبر عندما بلغ 9,083.5 نقطة، في حين سجلت أدنى قراءة له في بداية عام 2025 أو بتاريخ 5 يناير عندما بلغ 7,416.4 نقطة.

وبلغت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في نهاية العام نحو 53.272 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها بنهاية عام 2024 نلاحظ أنها حققت ارتفاعاً بنحو 9.677 مليار





أداء البورصة، وقد يعوضهما تبني سياسات جادة تستهدف الاستدامة الاقتصادية والمالية. وعلى مستوى الإقليم، سوف يتأرجح التأثير بين الموجب والسالب تبعاً لتطورات الأوضاع الجيوسياسية، خفوتها يمثل دعماً وسخونتها يولد ضغطاً، وتلك أحداث يصعب توقعها فلم يعد عالم السياسة اليوم يحكمه المنطق.

وعلى مستوى العالم، سوف يحكم الأداء المحتمل للاقتصاد الأمريكي مسار الانعكاسات على أداء بورصاته وما إذا كان سلبياً أو إيجابياً. واشتداد المواجهات مع شركاء التجارة وارد وإن كانت تداعياته على الاقتصاد الأمريكي سلبية ومؤثرة على نتائج انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر، والعكس صحيح. وإن حقق الرئيس غلبة في التغيير المحتمل في تركيبة مجلس بنك الاحتياطي الفيدرالي، سوف تكون الغلبة أيضاً لخفض أسعار الفائدة، وهو عامل داعم لأداء كل البورصات. ونميل إلى الاعتقاد بأن الغلبة سوف تكون باتجاه تصحيح في بورصة نيويورك يحدث في وقت ما من العام، وتبعاً للعوامل المذكورة عالياه، يغلب الأمل بأنه ربما يكون تصحيح صحي، يعيد تسعير بعض الأسهم والمضاربة منها تحديداً إلى مستوياتها العادلة، ومثله قد يحدث في بورصة الكويت.

2024. خلافاً لتوقعاتنا في نهاية عام 2024 جاء أداء عام 2025 إيجابياً، حدث ذلك رغم تبعات الحرب التجارية وإن تم كثيراً تغيير قراراتها، وحدث رغم تعرض النفط لخسائر فقد خلالها سعر مزيج برنت نحو 17.6%- ما بين نهاية عام 2024 ونهاية عام 2025. وجاء بعض الدعم من مساعي لوقف الحروب الساخنة، ومن ضغوط أدت إلى خفض أسعار الفائدة، ومن نزوع حاد في الكويت للمضاربة على شركات صغيرة. ومع بدء مواجهة الغلو في المضاربة في آخر العام، تحقق انخفاضاً في معدل قيمة التداول اليومي لبورصة الكويت بنحو 10.6%- لشهر نوفمبر و27.1%- لشهر ديسمبر مقارنة مع معدل الشهور العشرة الأولى للعام ذاته، كما انخفض المؤشر العام خلالها بنحو 1.4%- . ونعتقد بأن ما حدث يمثل تطوراً صحياً قد يساهم في سلامة تداولات البورصة في المستقبل، وتظل العوامل المؤثرة على الأداء المحتمل في عام 2026 عديدة، وكثير منها لا علاقة مباشرة لها بالشركات المدرجة وغالبيتها الطاغية أوضاعها سليمة. فعلى المستوى المحلي، سيستمر سوق النفط تحت الضغط لخفض مستوي الإنتاج والأسعار، إلى جانب تأثير التشريعات السريعة والمفاجئة، وهما عاملان ضاغطان على

البورصة المطلقة، تلاه قطاع الخدمات المالية بنحو 14.9% من الأرباح، وشارك 11 قطاعاً من أصل 13 قطاعاً نشطاً بما تبقى أو نحو 22.7% من تلك الأرباح المطلقة. وعلى مستوى الشركات، كان أكبر المساهمين في أرباح البورصة “بيت التمويل الكويتي” الذي حقق أرباحاً مطلقة بنحو 492.7 مليون دينار كويتي، تلاه “بنك الكويت الوطني” بنحو 467.4 مليون دينار كويتي. بينما حققت شركة “أجيليتي للمخازن العمومية” خسائر بقيمة 187.8 مليون دينار كويتي، وهي خسارة غير متكررة وغير نقدية نتجت عن إعادة تقييم العمليات غير المستمرة، تلتها “الشركة الوطنية العقارية” بنحو 45.2 مليون دينار كويتي.

وعند تحليل مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة وفقاً لآخر 12 شهراً ومقارنتها مع كامل عام 2024 وفقاً للجدول المرفق، نلاحظ أن مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية للسوق (P/E) بلغ نحو 16.9 ضعف، مقارنة بنحو 15.1 ضعف. وبلغ مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.8 ضعف، مقارنة بنحو 1.5 ضعف. وانخفض معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) إلى نحو 9.3% مقارنة بنحو 9.8%، كما انخفض معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) إلى نحو 1.5% مقارنة بنحو 1.6% في نهاية عام

وتوضح الجداول التالية التغييرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الثاني والخمسون 31/12/2025	الأسبوع الحادي والخمسون 25/12/2025	التغير %
عدد أيام التداول	4	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	737.6	741.8	-0.6%
مؤشر السوق العام	8,907.6	8,978.1	-0.8%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	237,363,312	302,135,945	
المعدل اليومي (د.ك)	59,340,828	60,427,189	-1.8%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	807,124,578	1,064,682,576	
المعدل اليومي (أسهم)	201,781,145	212,936,515	-5.2%
عدد الصفقات	60,551	77,914	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	15,138	15,583	-2.9%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	28,516,317	12.0%
مجموعة جي اف اتش العالمية (ش.م.ب)	11,783,522	5.0%
بنك الكويت الوطني	11,767,468	5.0%
شركة المبانى	11,244,014	4.7%
شركة العقارات المتحدة	10,936,263	4.6%
الإجمالي	74,247,584	31.3%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	69,981,660	29.5%
قطاع البنوك	68,813,840	29.0%
قطاع العقار	47,659,562	20.1%
قطاع الصناعة	23,401,543	9.9%
قطاع الطاقة	7,771,483	3.3%

الأسبوع الثاني والخمسون 31/12/2025	الأسبوع الحادي والخمسون 25/12/2025	
5	17	عدد شركات ارتفعت اسعارها (شركة)
22	9	عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)
2	3	عدد شركات لم تتغير اسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي (4 أيام عمل بمناسبة عطلة رأس السنة الميلادية) أقل نشاطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الأربعاء الماضي قد بلغت نحو 737.6 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 4.2 نقطة ونسبته 0.6%- عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 101.4 نقطة أي ما يعادل 15.9% عن إقفال نهاية عام 2024.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الأربعاء	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		31/12/2025	25/12/2025	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	903.2	905.0	(0.2)	756.6	19.4
2	بنك الخليج	352.6	357.6	(1.4)	306.7	15.0
3	البنك التجاري الكويتي	583.5	588.0	(0.8)	665.7	(12.3)
4	البنك الأهلي الكويتي	245.7	249.0	(1.3)	206.9	18.8
5	بنك الكويت الدولي	347.4	352.4	(1.4)	232.0	49.7
6	بنك برقان	361.3	373.0	(3.1)	261.4	38.2
7	بيت التمويل الكويتي	4,402.9	4,431.0	(0.6)	3,727.9	18.1
	قطاع البنوك	927.0	932.1	(0.5)	791.4	17.1
8	شركة التسهيلات التجارية	208.6	195.6	6.6	176.1	18.5
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,778.8	1,767.3	0.7	1,283.6	38.6
10	شركة الاستثمارات الوطنية	380.0	371.2	2.4	319.6	18.9
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	275.0	285.0	(3.5)	328.6	(16.3)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	93.1	96.4	(3.4)	99.1	(6.1)
	قطاع الاستثمار	351.1	346.3	1.4	302.2	16.2
31	شركة الكويت للتأمين	140.0	142.2	(1.5)	130.1	7.6
14	مجموعة الخليج للتأمين	720.1	720.1	0.0	980.4	(26.6)
15	الشركة الأهلية للتأمين	363.3	367.8	(1.2)	370.5	(1.9)
16	شركة وربة للتأمين	220.7	223.2	(1.1)	206.8	6.7
	قطاع التأمين	300.2	302.6	(0.8)	340.7	(11.9)
71	شركة عقارات الكويت	840.2	853.4	(1.5)	528.5	59.0
18	شركة العقارات المتحدة	650.8	638.5	1.9	280.0	132.4
19	الشركة الوطنية العقارية	291.4	301.5	(3.3)	300.7	(3.1)
20	شركة الصالحية العقارية	1,827.7	1,860.4	(1.8)	1,776.2	2.9
	قطاع العقار	507.1	512.1	(1.0)	354.6	43.0
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	473.4	478.2	(1.0)	374.0	26.6
22	شركة أسمنت الكويت	640.7	645.2	(0.7)	342.2	87.2
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	839.3	846.1	(0.8)	719.4	16.7
	قطاع الصناعة	445.5	449.2	(0.8)	342.2	30.2
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	941.6	928.4	1.4	728.2	29.3
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,098.5	1,137.5	(3.4)	1,924.4	(42.9)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	881.4	890.8	(1.1)	725.3	21.5
27	شركة سترجي القابضة	107.9	111.8	(3.5)	58.5	84.4
	قطاع الخدمات	808.3	819.2	(1.3)	839.7	(3.7)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	90.8	94.2	(3.6)	89.2	1.8
	قطاع الأغذية	436.8	437.6	(0.2)	436.4	0.1
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,000.7	1,000.7	0.0	622.5	60.8
	الشركات غير الكويتية	196.6	196.6	0.0	177.4	10.8
	مؤشر الشال	737.6	741.8	(0.6)	636.2	15.9

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

وفق المعايير الدولية للتميز الخدمي والاستدامة

بيت التمويل الكويتي يحقق شهادة الريادة بتصميمات الطاقة والبيئة LEED

المباني الحاصلة على LEED تحقق أداءً أفضل وتكلفة تشغيل أقل مقارنة بالمباني التقليدية، وتستهلك طاقة ومياه أقل، ما يؤدي إلى تقليل المصاريف التشغيلية بشكل مستمر، بالإضافة إلى تحسين جودة البيئة الداخلية للفرع، ما ينعكس على راحة الموظفين وتحسين تجربة العملاء داخل الفرع، وتعزيز السمعة المؤسسية والاستدامة.

وأضاف الطبطبائي بأن LEED يعتبر معياراً عالمياً، والحصول عليه يضع البنك ضمن المؤسسات المتقدمة في الاستدامة، خصوصاً مع توجهات البنوك المركزية نحو تقارير ESG، مشدداً على أن الحصول على شهادة LEED في فروع البنك ليس مجرد إنجازاً بيئياً، بل هو استثمار مالي وتشغيلي يعزز الكفاءة والسمعة ورضا العملاء والموظفين وقيمة الأصول والامتثال لمعايير الاستدامة العالمية.

ويضع بيت التمويل الكويتي العميل دائماً في قلب عمليات التطوير والتحسين التي يقوم بها على مستوى الأنظمة والخدمات، بما يضمن تعزيز مستوى الثقة، وبتيح تحقيق خطته بكفاءة أكبر تعزز من تنافسيته واستمرارية بيئة العمل الإيجابية.



أيمن الطبطبائي

التي تقوم فعلياً بمنح الشهادة وتقديم خدمات التحقق والتدقيق للمشاريع حول العالم.

وقال المدير التنفيذي للخدمات العامة، في بيت التمويل الكويتي، أيمن الطبطبائي، إن الحصول على شهادة LEED في عدد من فروع البنك، يعبر عن مجموعة كبيرة من الفوائد التشغيلية والمالية والبيئية، وقد أكدت المصادر أن

انبعاثات الغازات الدفيئة - خفض تكاليف التشغيل - تحسين جودة البيئة الداخلية للمستخدمين، ويتم منح الشهادة ذات الطابع الدولي من جهتين مرتبطتين ببعضهما: الأولى هي مجلس المباني الخضراء الأمريكي (USGBC)، وهي الجهة التي طوّرت نظام LEED ومعاييرته الأساسية، والثانية هي مؤسسة اعتماد الأعمال الخضراء (GBCI) وهي الجهة

حصل بيت التمويل الكويتي، عبر إدارة الخدمات العامة، على شهادة الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة من الفئة الذهبية «LEED».

«Energy and Environmental Design Leadership in»

من مجلس المباني الخضراء الأمريكي، بعد توافق عدة فروع لبيت التمويل الكويتي مع معايير وشروط المجلس الأمريكي، للحصول على الشهادة العالمية المرموقة في مجال الالتزام بمواصفات الطاقة والبيئة، وفق الالتزامات المعتمدة دولياً.

وتعد شهادة LEED نظاماً عالمياً معتمداً لتقييم المباني وتصنيفها بناءً على مدى التزامها بمعايير الاستدامة وكفاءة استخدام الطاقة. وهي تقيس مدى جودة تصميم المبنى وتشغيله بطريقة صديقة للبيئة، حيث تشمل معايير التقييم: كفاءة الطاقة - الكفاءة المائية - تقليل انبعاثات الكربون - جودة البيئة الداخلية - استخدام مواد بناء مستدامة.

وتتصف المباني الحاصلة على LEED بالعديد من المواصفات الأساسية التي تمنحها ميزة وأفضلية تضاف إلى ضرورة كونها مبان جديدة، من أبرزها: تقليل

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



تدفقات الأجانب بسوق الأسهم السعودية تتجاوز 5.5 مليار دولار في 2025



سنتوي، وبترجع يقدر بـ 44.87 مليار ريال (11.97 مليار دولار) عن العام السابق.

وبلغ إجمالي مشتريات الأجانب 454.64 مليار ريال (121.24 مليار دولار) في العام 2025م، مقابل 499.51 مليار ريال (133.2 مليار دولار) في العام 2024م.

وكان شهر سبتمبر الأعلى في حجم مشتريات الأجانب بسوق الأسهم السعودية خلال عام 2025م؛ بواقع 50.69 مليار ريال (13.52 مليار دولار)، مسجلاً زيادة بنسبة 30.9% على أساس سنوي.

فيما انخفضت المشتريات الإجمالية في شهر ديسمبر بنسبة 11.55% على أساس سنوي، لتبلغ 30.39 مليار ريال (8.1 مليار دولار)، مقابل 34.35 مليار ريال (9.16 مليار دولار) في الشهر ذاته من العام السابق. وعلى مستوى المبيعات الإجمالية للمستثمرين الأجانب في سوق الأسهم السعودية، انخفضت بنسبة 9.3% خلال العام

واصل المستثمرون الأجانب تسجيل صافي شراء بتعاملاتهم السنوية في سوق الأسهم السعودية بنهاية عام 2025م؛ ليعززوا تدفقاتهم خلال الـ 7 سنوات الأخيرة لتتجاوز 193 مليار ريال (51.5 مليار دولار).

وبلغ إجمالي مشتريات الأجانب في سوق الأسهم السعودية خلال الفترة من 2019 إلى 2025 (7 سنوات) نحو 1.182 تريليون ريال (315.16 مليار دولار)، مقابل مبيعات إجمالية بلغت 988.71 مليار ريال (263.66 مليار دولار)، ليحققوا مشتريات صافية خلال تلك الفترة بواقع 193.13 مليار ريال (51.5 مليار دولار).

وخلال عام 2025م، بلغ صافي مشتريات الأجانب في السوق الرئيسية لتداول السعودية نحو 20.74 مليار ريال (5.53 مليار دولار)، مقابل 21.03 مليار ريال (5.61 مليار دولار) في عام 2024م، لينخفض صافي الشراء بنسبة 1.4% على أساس سنوي، بحسب البيانات الصادرة عن شركة تداول السعودية. وشهدت تعاملات الأجانب في السوق الرئيسية لتداول السعودية خلال عام 2025م تسجيل صافي شراء خلال 10 أشهر مقابل اتجاه بيعي في شهرين فقط.

وواصل الأجانب تسجيل صافي مشتريات شهرية بسوق الأسهم السعودية بنهاية ديسمبر بواقع 1.41 مليار ريال (376.91 مليون دولار)، لتستمر سلسلة الشراء للشهر الثامن على التوالي. وسجل سبتمبر أعلى صافي مشتريات شهرية للأجانب في السوق السعودي خلال العام 2025 بواقع 7.95 مليار ريال (2.12 مليار دولار).

وخلال عام 2024م، ارتفع صافي تدفقات المستثمرين الأجانب في السوق السعودي بنسبة 48.5% على أساس سنوي؛ مقابل 14.16 مليار ريال (3.78 مليار دولار) في عام 2023م.

انخفاض إجمالي مشتريات الأجانب في 2025 بنسبة 9%

وانخفضت المشتريات الإجمالية للأجانب في سوق الأسهم السعودية بنسبة 8.98% خلال عام 2025م على أساس

تداولات بورصة مسقط تسقط تتجاوز 5 مليارات ريال عماني في 2025



لبورصة مسقط صعوداً بنسبة 28.2 بالمئة ليغلق على 5866 نقطة مسجلاً ارتفاعاً بـ 1290 نقطة، وشهدت المؤشرات القطاعية أداءً إيجابياً ليرتفع مؤشر قطاع الصناعة بأكثر من 2575 نقطة مختتماً تداولات عام 2025 على 7846 نقطة، وارتفع مؤشر القطاع المالي 2183 نقطة وأغلق على 9908 نقاط، وصعد مؤشر قطاع الخدمات إلى 2405 نقاط مسجلاً صعوداً بـ 662 نقطة، وارتفع المؤشر الشرعي 100 نقطة وأغلق على 525 نقطة.

والسندات والصكوك والوحدات وحقوق الأفضلية إلى 25.3 مليار ورقة مالية مقابل 6.5 مليار ورقة مالية في عام 2024، وارتفع عدد الصفقات المنفذة من 257 ألف صفقة إلى أكثر من 672 ألف صفقة.

وسجلت القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة ببورصة مسقط في عام 2025 صعوداً بنحو 16 بالمئة متجاوزة 32 مليار ريال عماني مقابل نحو 27.6 مليار ريال عماني في عام 2024.

وعلى مستوى المؤشرات، سجل المؤشر الرئيسي

سجلت بورصة مسقط في عام 2025 تداولات قياسية متجاوزة 5 مليارات ريال عماني مستفيدة من إقبال الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية على الشراء في الوقت الذي أعلنت فيه شركات المساهمة العامة المدرجة في البورصة عدداً من التحولات الإيجابية وارتفاع الأداء المالي.

وارتفعت قيمة التداول العام الماضي إلى 5 مليارات و42 مليون ريال عماني مقابل مليار و257 مليون ريال عماني في عام 2024 ومليار و132 مليون ريال عماني في عام 2023، وتتجاوز التداولات التي شهدتها بورصة مسقط العام الماضي قيمة التداول التي شهدتها البورصة في الأعوام الخمسة الماضية منذ عام 2020 والبالغة 4.5 مليار ريال.

واستهلت بورصة مسقط تداولات عام 2025 بمستويات تداول عند 75.3 مليون ريال في شهر يناير، إلا أن التداولات قفزت بحلول شهر يوليو إلى 467.8 مليون ريال، ثم صعدت إلى 524.8 مليون ريال، وسجل شهر أكتوبر أفضل قيمة للتداول عند مليار و74 مليون ريال، وبلغت قيمة التداول في النصف الأول من العام الماضي 917.2 مليون ريال عماني إلا أنها قفزت في النصف الثاني من العام إلى 4 مليارات و125 مليون ريال مع ارتفاع مشتريات الصناديق والمؤسسات الاستثمارية المحلية وقيام مزودي السيولة بضخ مزيد من السيولة في التداولات.

وشهدت بورصة مسقط العام الماضي ارتفاعاً في إجمالي عدد الأوراق المالية المتداولة التي تشمل: الأسهم

بنك قطر الوطني يتوقع نمو الاقتصاد العالمي بـ 3.2% في العام 2026

تسارعا طفيفا في النمو الاقتصادي، مدعوما بالإنفاق المالي والسياسة النقدية الأقل تقييدا للنشاط مشيرا إلى أن الإنفاق في إطار برنامج الجيل القادم للاتحاد الأوروبي (NGEU) ساهم بما يقارب 0.5 نقطة مئوية من إجمالي النمو خلال عام 2025، وقد يواصل دعم النمو خلال عام 2026 إذا استمر على المسار الصحيح.

بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى إطلاق مبادرات إنفاق في مجال الدفاع يقدر أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 1 بالمئة في أكثر من 16 دولة تقدمت بطلبات للاستفادة من المرونة المنسقة بموجب القواعد المالية للاتحاد الأوروبي.

ولفت التقرير إلى أن السياسة النقدية أصبحت مواتية أكثر، حيث خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة المرجعي بمقدار 200 نقطة أساس من مستوى تقييدي للغاية بلغ 4% في منتصف عام 2024 إلى 2 بالمئة بحلول يونيو من العام الماضي.

ورأى أن خفض سعر الفائدة أصبح محفزا لنمو الائتمان في القطاع الخاص بالقيمة الحقيقية مبينا أن المؤشرات الاقتصادية أظهرت تحسنا واضحا في قطاع الخدمات، الذي دخل مرحلة التوسع خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من عام 2025.

واختتم تقرير بنك قطر الوطني الأسبوعي تحليله بالقول إنه نظرا لأن قطاع الخدمات يمثل حوالي 70% من اقتصاد منطقة اليورو، فإن هذه إشارة مشجعة للمنطقة، التي يتوقع أن تحقق نموا بنسبة 1.5% في عام 2026، وهي نسبة أعلى من التوقعات.



الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بنحو 30% على أساس سنوي بحلول نهاية عام 2025، تم تعويضه من خلال مرونة الشركات التي نجحت في إعادة توجيه شحناتها نحو أسواق بديلة.

وأضاف التقرير أن الاقتصاد الصيني يواصل تحوله من تصدير السلع الاستهلاكية البسيطة إلى تصنيع التكنولوجيا المتقدمة، والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وهي عملية تنقل الصين إلى قمة سلاسل التوريد العالمية، وتساهم في زيادة نمو الإنتاجية بالإضافة إلى ذلك، سيظل الاستهلاك المحلي مدعوما بالسياسة المالية، فضلا عن المزيد من التيسير النقدي التدريجي، مما يعزز العوامل المواتية التي تسهم في توقعات إيجابية معتدلة لعام 2026.

وفيما يتعلق بمنطقة اليورو، رجح البنك

التجارية الجديدة، وخفض تكلفة الفرصة البديلة للإنفاق، مما قد يؤدي إلى تسارع النمو الاقتصادي الأمريكي قليلا إلى حوالي 2.2% في عام 2026.

أما بالنسبة للاقتصاد الصيني، فتحدث التقرير عن احتمال تباطؤ طفيف في النمو، إلا أن الأداء القوي للصادرات، والطلب المحلي، وزيادة الإنتاجية، ستساهم مجتمعة في تحقيق نمو يقارب 5%، وهي النسبة المستهدفة التي من المتوقع أن تعتمد عليها الحكومة.

وأشار التقرير إلى أنه رغم حالة عدم اليقين الكبيرة بشأن السياسة التجارية وارتفاع الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة خلال عام 2025، فقد تجاوز الفائض التجاري الصيني تريليون دولار أمريكي لأول مرة العام الماضي.

وفي هذا الإطار، نوه إلى أن انخفاض

توقع بنك قطر الوطني (QNB) تحسنا طفيفا في النمو العالمي في عام 2026، في ظل استقرار الاقتصادات الرئيسية، مرجحا تحقيق نسبة تبلغ 3.2% وهو رقم أعلى بقليل من إجمالي التوقعات.

وقال التقرير الأسبوعي للبنك، إن معدل النمو يشير إلى تسارع طفيف في النشاط، على الرغم من أنه لا يزال أقل من اتجاهات النمو طويلة المدى، وهي معدلات نمو أكثر توازنا وتقاربا.

وناقش التقرير العوامل الرئيسية التي تحدد آفاق النمو في الاقتصادات الثلاثة الكبرى، وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو، والتي تمثل مجتمعة ما يقارب 60% من الاقتصاد العالمي، حيث توقع أن يظل نمو الاقتصاد الأمريكي قويا، مدعوما بقوة معدلات الإنفاق الاستهلاكي للأسر وتدفقات الاستثمار. وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى استفادة الاستهلاك من قوة الميزانيات العمومية للأسر، التي تتمتع بأقوى وضع مالي لها منذ عقود، فضلا عن انخفاض معدلات البطالة.

وأوضح أن ازدهار الذكاء الاصطناعي يحفز تدفقات الاستثمار والزيادة المتوقعة في الإنتاجية بفضل تبني التقنيات الجديدة علاوة على ذلك، لا يزال بنك الاحتياطي الفيدرالي (المركزي الأمريكي) يجري تغييرا جوهريا في سياسته مع انتقاله من التشديد إلى الحياد.

ورجح التقرير أن يتم تخفيض أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 3.5% بحلول نهاية عام 2026، وهو ما سيسهم في دعم نمو الاستثمار والاستهلاك من خلال جعل الائتمان أرخص، وزيادة جاذبية الأعمال

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

القيمة السوقية للعملات المشفرة ترتفع مجدداً فوق مستوى 3 تريليونات دولار

صعدت BNB بنسبة 4.25% خلال أسبوع.

تعزيز شهية المؤسسات الكبرى

يأتي ارتفاع سوق العملات المشفرة مدفوعاً بتدفقات نقدية جديدة من صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs)، التي استأنفت نشاطها بقوة مع مطلع عام 2026، بالتزامن مع حالة من التفاؤل التشريعي في الأوساط المالية العالمية.

وساهمت التوقعات بإقرار أطر تنظيمية أوضح في الولايات المتحدة في تعزيز شهية المؤسسات الكبرى، التي بدأت في إعادة توجيه جزء من استثماراتها من الملاذات التقليدية، مثل الذهب، نحو العملات المشفرة باعتبارها «ذهباً رقمياً».

أشار المحلل في بنك ستاندرد تشارترد جيف كيندريك إلى أن الترقب لإقرار القواعد التنظيمية الجديدة في الولايات المتحدة وفر بيئة «آمنة قانونياً» للمؤسسات الكبرى، مما دفعها لتحويل جزء من سيولتها من الملاذات التقليدية كالذهب.

كما استفاد السوق من انحسار الضغوط البيعية عقب انتهاء صلاحية عقود خيارات سنوية ضخمة بنهاية ديسمبر، ما أتاح للأسعار التحرك بحرية أكبر واستعادة مستويات نفسية مهمة.



ومن بين هذه الأصول، قفزت إيثريوم بنسبة بلغت 5.9% خلال الأسبوع الماضي كما ارتفعت بنسبة 1.9% خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، لتسجل عند إعداد هذا التقرير 3102 دولارًا، وذلك وفقًا لبيانات CoinMarketCap.

ارتفعت سولانا 6.7% خلال الأسبوع، كما قفزت إكس آر بي (XRP) بنسبة بلغت 9%، ونمت دوجيكوين بأكثر من 16%، كما

وسجلت القيمة السوقية للعملات المشفرة، زيادة قوية بلغت 110 مليار دولار، كما لم تسجل أي من العملات الرقمية الكبرى خسائر تذكر خلال الأيام السبعة الماضية، ما يعكس عودة الثقة الكاملة للمستثمرين مع بداية تداولات عام 2026، وتفضيل الأصول الرقمية على الملاذات التقليدية التي شهدت نزوحاً طفيفاً للسيولة لصالح سوق الكريبتو.

استعادت عملة البيتكوين بريقها لتداول قرب مستويات 90 ألف دولارًا، محققة ارتفاعاً بأكثر من 2% خلال الأسبوع الماضي، مما يشير إلى انتهاء مرحلة التصحيح الفني التي شهدتها نهاية العام، مدفوعة بتدفقات نقدية جديدة من صناديق الاستثمار المتداولة (ETFs) التي استأنفت نشاطها بقوة مع مطلع عام 2026، بالتزامن مع حالة من التفاؤل التشريعي في الولايات المتحدة.

وارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للعملات المشفرة بنسبة بلغت 3.7% لتصل إلى 3.06 تريليون دولار، مقارنة بـ 2.95 تريليون دولار قبل أسبوع، كما ارتفعت بنحو 1.4% خلال الـ 24 ساعة الماضية، متأثرة بتراجع أكبر عملة مشفرة في العالم.

ارتفاع جماعي للعملات المشفرة

ارتفعت أكبر عملة مشفرة في العالم بنسبة 1% خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية لتسجل 89858 دولارًا مع بداية تعاملات العام الجديد، كما سجلت ارتفاعاً أسبوعياً بنسبة 2.7%، بالتزامن مع حالة من التفاؤل التشريعي التي سادت الأوساط المالية.

«المركزي» الأوروبي: نمو إقراض البنوك في منطقة اليورو تسارع في نوفمبر الماضي



بزيادة 2.9% في أكتوبر.

وقال بيرت كولين، الخبير الاقتصادي في بنك أي إن جي: «على الرغم من أن نمو الاستثمار كان مخيباً للآمال في عام 2025، فإن الإنفاق العام الأقوى من شأنه أن يعزز توقعات الاستثمار للفصول القادمة».

وأظهرت البيانات أن المعروض النقدي الإجمالي (إم3) نما بنسبة 3% في نوفمبر، متجاوزاً الزيادة التي بلغت 2.8% في أكتوبر، في المقابل تراجع النمو السنوي في المعروض النقدي الإجمالي «إم1» إلى 5% من 5.2%.

ذكر البنك المركزي الأوروبي أن إقراض البنوك في منطقة اليورو ارتفع بوتيرة أسرع في نوفمبر مع زيادة القروض المقدمة للأسر والشركات.

وقال البنك ومقره فرانكفورت إن القروض المعدلة للقطاع الخاص زادت بنسبة 3.4% على أساس سنوي، في أعقاب زيادة بنسبة 3.0% في أكتوبر.

ومن بين قطاعات الاقتراض، سجلت القروض المعدلة للأسر نمواً بنسبة 2.9% بعد زيادة 2.8%، وبالمثل زادت القروض للشركات غير المالية بنسبة 3.1% مقارنة

صناديق الأسهم الأمريكية تستقطب 17 مليار دولار في الأسبوع الأخير من 2025

في الوقت نفسه، سحب المستثمرون 2.09 مليار دولار من صناديق السندات الأميركية بعد 12 أسبوعاً متتالية من صافي التدفقات.

وسحب المستثمرون 5.43 مليار دولار من صناديق السندات الحكومية وصناديق الخزانة الأميركية قصيرة إلى متوسطة الأجل، مما عكس إلى حد كبير صافي مشتريات ضخم بلغ 7.68 مليار دولار قبل أسبوع.

في المقابل، شهدت صناديق الدخل الثابت المحلية الخاضعة للضريبة وصناديق الاستثمار ذات التصنيف الائتماني قصير إلى متوسط الأجل تدفقات داخلية بلغت 1.17 مليار دولار و920 مليون دولار على التوالي.

وخصص المستثمرون مبلغاً ضخماً قدره 83.71 مليار دولار لصناديق سوق المال الآمنة، مسجلين بذلك أكبر صافي مشتريات أسبوعي في أربعة أسابيع.

2،784 شركة أميركية كبيرة ومتوسطة الحجم، أن المحللين يتوقعون نمو الأرباح بنحو 15.13% في عام 2026، بزيادة قدرها 2.21% عن توقعات النمو لعام 2025 البالغة 12.92%.

وقد اشترى المستثمرون ما قيمته 16.87 مليار دولار من صناديق أسهم الشركات الكبيرة في الأسبوع الأخير، بعد صافي مشتريات بلغ حوالي 37.4 مليار دولار في الأسبوع الذي سبقه. في المقابل، قاموا بتصفية استثماراتهم في صناديق الشركات الصغيرة بقيمة 1.42 مليار دولار، وصناديق الشركات المتوسطة بقيمة 269 مليون دولار.

كما شهدت الصناديق القطاعية صافي مبيعات أسبوعية طفيفة بلغت 116 مليون دولار، حيث واجه قطاعا الرعاية الصحية والخدمات المالية تدفقات خارجة بقيمة 502 مليون دولار و290 مليون دولار على التوالي.

تراجع صناديق السندات

استقطبت صناديق الأسهم الأميركية تدفقات استثمارية بقيمة 16.89 مليار دولار تقريباً خلال الأسبوع الماضي، في ظل ارتفاع جماعي لكبرى مؤشرات وول ستريت، إضافة إلى صافي الاستثمارات البالغة 18.3 مليار دولار في الأسبوع الأسبق، وفقاً لبيانات LSEG Lipper.

وبلغ ارتفاع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 في 2025 نسبة 16.39%، ومؤشر ناسداك بنسبة 20.36%، ومؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 12.97%، لتنتهي هذه المؤشرات العام على ارتفاع للعام الثالث على التوالي.

ووفقاً للبيانات، رحب المستثمرون بالمكاسب السنوية القوية التي حققتها الأسواق مدفوعة بالذكاء الاصطناعي، واختتموا العام بتفاؤل بشأن توقعات أرباح الشركات.

تدفقات قوية

تُظهر بيانات مجموعة بورصة لندن (LSEG)، التي تغطي

صناديق التحوط الكبرى تحقق مكاسب مضاعفة في 2025



الملياردير راي داليو ويرأسها حالياً الرئيس التنفيذي نير بار ديا، أعلى أرباح في تاريخها الممتد لخمسین عاماً.

وقفز صندوقها الرئيسي «بيور ألفا» 34% في عام 2025 ليتصدر قائمة أفضل صناديق الاستراتيجيات المتعددة التي تدير ما يُعرف بـ«فرق التداول»، وهي فرق من المتداولين تشرف على فئات أصول متعددة تشمل الأسهم والسلع والسندات.

وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 القياسي بنحو 16% العام الماضي، بعد أن كان قد سجل مستويات قياسية في منتصف فبراير، ثم انخفض إلى مستويات قريبة من أدنى مستويات السوق الهابطة في أوائل أبريل، قبل أن يعود إلى مستويات قياسية جديدة في ديسمبر.

مؤشر S&P 500 والتقلبات السوقية

وارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 القياسي بنحو 16% العام الماضي، إذ انتقل من مستويات قياسية في منتصف فبراير شباط 2025، إلى أدنى مستوياته قرب بداية السوق الهابطة في أوائل أبريل نيسان 2025، ثم إلى مستويات قياسية جديدة في ديسمبر كانون الأول 2025.

وأسهّم هذا التقلب، الذي غذّته إلى حد كبير سياسات ترامب التجارية والمالية والجيوسياسية المتقلبة، في تحقيق أرباح لشركات التداول في وول ستريت، حيث أدى التداول النشط للمحافظ الاستثمارية إلى خلق فرص للمراجحة السريعة.

وحققت شركة بريدج ووتر أسوشيتس، التي أسسها

حققت صناديق الاستثمار الكبيرة متعددة المديرين، بما في ذلك دي إي شو، وبالياسني لإدارة الأصول، وبريدج ووتر أسوشيتس، وبوينت 72 لإدارة الأصول، مكاسب كبيرة في عام 2025، ما يعكس عاماً مزدهراً لقطاع صناديق التحوط، مدعوماً بارتفاع سوق الأسهم بفضل الذكاء الاصطناعي.

وأفاد مصدر مطلع لوكالة رويترز يوم الجمعة بأن صندوقي دي إي شو الرئيسيين حققا عوائد كبيرة، ما يعكس مكاسب مماثلة شهدتها صناديق الاستثمار متعددة الاستراتيجيات الرائدة خلال عام اتسم بتقلبات قياسية.

وأضاف المصدر أن صندوق أوكلوس التابع للشركة حقق عائداً صافياً بنحو 28.2% خلال العام، وعائداً سنوياً صافياً بنسبة 14.4% منذ تأسيسه عام 2004.

أداء باقي الصناديق الكبرى

تأسست شركة دي إي شو عام 1988، وأدارت أصولاً تزيد قيمتها على 85 مليار دولار أميركي حتى الأول من ديسمبر، موزعة على صناديق التحوط، والأسواق الخاصة، واستراتيجيات الاستثمار في فئات الأصول المتعددة، واستراتيجيات الاستثمار النشط في الأسهم.

وحقق صندوق بالياسني، الذي شارك في تأسيسه ديمتري بالياسني عام 2001، مكاسب بلغت 16.7% خلال العام، بينما حقق صندوق بوينت 72 التابع لستيف كوهين عائداً قدره 17.5%، وذلك بحسب مصدرين مطلعين على الأمر.

عوائد صناديق التحوط في 2025

حققت أفضل صناديق التحوط متعددة المديرين مكاسب جيدة بشكل عام العام الماضي، مدعومة بشكل رئيسي بالأداء القوي لسوق الأسهم الأميركية، الذي عززته حالة التفاؤل بشأن أسهم الشركات التي تركز على الذكاء الاصطناعي.

كما استفاد مديرو الصناديق من الحروب التجارية التي شنها الرئيس الأميركي دونالد ترامب، التي أدت إلى تقلبات في أسواق السندات والعملات، وتستثمر صناديق التحوط الكلية العالمية الكبيرة عادة في الأسهم والسندات والعملات والسلع.

عطالورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



